

Distr.: General
26 October 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الجلسة 8883 لمجلس الأمن، المعقودة في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021 في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". وستنشر بيانات مقامي الإحاطات وأعضاء المجلس ودولة فلسطين ذات مركز المراقب وإسرائيل، كمحضر رسمي لمجلس الأمن (S/PV.8883).

ووفقا للتقاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس بشأن الجلسة 8883، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، مرفقة بنسخ منها: أذربيجان، الاتحاد الأوروبي، الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، عمان، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليابان. وستصدر هذه البيانات كوثيقة رسمية لمجلس الأمن وفقا للإجراءات الواردة في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والتي اتفق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وسترد إشارة مرجعية إلى الوثيقة في S/PV.8883.

(توقيع) مارتن كيماي
رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

بيان البعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ 120 الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

أود في البداية أن أهني البعثة الدائمة لكينيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر، وأن أعرب عن امتناننا لإتاحة الفرصة لحركة عدم الانحياز لعرض موقفها بشأن قضية فلسطين، التي شكلت تاريخياً مسألة مثيرة للقلق وذات أهمية حيوية للحركة وتظل أحد أطول البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وهذا العام، وخلال المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في منتصف المدة عبر شبكة الإنترنت يومي 13 و 14 تموز/يوليه تحت عنوان "حركة عدم الانحياز في قلب الجهود المتعددة الأطراف في التصدي للتحديات العالمية"، اعتمد الوزراء إعلاناً سياسياً أكدوا فيه، في جملة أمور، على أن التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي لجميع جوانب قضية فلسطين، استناداً إلى المعايير المعتمدة دولياً والمكرسة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يجب أن يظل أولوية في جدول أعمال الحركة ومسؤولية مستمرة للأمم المتحدة إلى أن يتم حلها بشكل مرض بجميع جوانبها وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، تغتتم الدول الأعضاء في الحركة هذه الفرصة لتؤكد من جديد أن هذا الظلم التاريخي المستمر، والاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المستمر على مدى 54 عاماً في صميمه، لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي ويتطلب اهتماماً وعملاً عاجلاً، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل مكتوف الأيدي بشأن هذه المسألة، ولا يمكنه أن يقبل الحجج القائلة بأن هذه المسألة "مستعصية" أو أن السلام "غير ممكن" في هذا الوقت. وتوافق الآراء الدولي بشأن الحل العادل ثابت وواضح، ولدينا أدوات سياسية ودبلوماسية متعددة الأطراف لتعزيز التوصل إلى حل سلمي ويجب أن نستخدمها بمسؤولية وعلى وجه الاستعجال.

ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية واضحة عن كفالة صون السلم والأمن الدوليين. وعليه أن يفي بواجباته بموجب الميثاق وأن يعمل على تنفيذ قراراته، التي تشكل الأساس لحل سلمي وعادل ودائم للنزاع. ولا يمكن أن تكون قضية فلسطين استثناء للقانون الدولي وسلطة مجلس الأمن. ولذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ لأن هذا الجهاز، لفترة طويلة للغاية، ظل عاجزاً عن الوفاء بولايته بشأن هذه القضية الهامة، لا سيما بسبب استخدام حق النقض من جانب عضو واحد من أعضائه الدائمين. ويدعو أعضاء الحركة مجلس الأمن إلى التغلب على الشلل الذي أصابه والوفاء بواجباته بموجب الميثاق تجاه قضية فلسطين، واستعادة مصداقية هذا الجهاز والوفاء بالتزاماته نحو تحقيق حل عادل وسلمي لهذا النزاع الذي طال أمده والظلم المأساوي.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تعتبر أن القرار 2334 (2016)، الذي أعاد تأكيد العديد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن، يوفر الطريق الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام، ويحدد المتطلبات والمعايير الأساسية لتحقيق نتيجة عادلة استناداً إلى حل الدولتين على أساس حدود عام 1967، وفقاً لمرجعيات السلام التي أقرها المجتمع الدولي منذ فترة طويلة - أي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية،

وكفالة إعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

لذلك، تكرر حركة عدم الانحياز دعوتها إلى الاحترام الكامل للقرار 2334 (2016) والتنفيذ الفعال لأحكامه والتزاماته، وخاصة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك من حيث التزامات الدول فيما يتعلق بالتمييز - وهو أمر أساسي لضمان المساءلة. كما تؤكد على ضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل، كما دعا إلى ذلك القرار 2334 (2016)، وندعو مجلس الأمن إلى دراسة جميع السبل والوسائل العملية لضمان تنفيذه، كما تعهد بذلك.

وبالمثل، ما فتئت الدول الأعضاء في الحركة تدعو إلى الاحترام الكامل لجميع القرارات الأخرى ذات الصلة وتنفيذها، بما في ذلك ما يتعلق بالوقف التام لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية ووضع القدس الشرقية المحتلة، لأن ذلك من شأنه تهيئة الظروف اللازمة لإنهاء الاحتلال وإيجاد حل عادل للنزاع من جميع جوانبه، وجعل السلام والأمن بين الفلسطينيين والإسرائيليين حقيقة واقعة لصالح الشعبين والمنطقة والمجتمع الدولي ككل.

ولا بد من القيام بعمل فوري، تمشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتصحيح الوضع على أرض الواقع، الذي اتسم بتصاعد العنف والتوترات التي يجب تخفيف حدتها على وجه السرعة، وتهيئة بيئة مؤاتية للسعي إلى تحقيق السلام. ويجب أن يشمل ذلك وقف جميع التدابير الأحادية وغير القانونية، التي لا تؤدي إلا إلى تشجيع إسرائيل على مواصلة اتباع سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن الأعمال التي تنتهك قرارات مجلس الأمن والوضع التاريخي والقانوني الراهن للقدس والأماكن المقدسة فيها هي أعمال استفزازية وخطيرة، وتدمر آفاق السلام، ولا ينبغي لأي بلد أن يدعمها أو أن يحتفي بها. ويجب إدانة تهديدات المسؤولين الإسرائيليين بالضم واستمرار الأنشطة الاستيطانية والتشريد القسري للأسر الفلسطينية من ديارها وأراضيها إدانة قاطعة. وأي إجراءات تُتخذ في هذا الصدد يجب رفضها على الفور باعتبارها لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني، ويجب الرد عليها بتدابير صارمة للمساءلة عن هذه الانتهاكات الخطيرة، بما في ذلك التدابير المضادة القانونية.

تدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى الاحترام الكامل للوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة وللوصاية التاريخية الهاشمية التي يمارسها جلالته الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك الأردن، على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في المدينة، وحماية قدسية هذه الأماكن المقدسة.

وتتشي الحركة على جهود جلالته الملك محمد السادس بصفتة رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وترحب الحركة ببناء القدس الذي وقع عليه في الرباط في 30 آذار/مارس 2019 جلالته الملك محمد السادس، عاهل المغرب، وقدااسة البابا فرانسيس، للتشديد على الدور الهام للقدس بوصفها مدينة تسامح واحترام متبادل بين أصحاب الديانات السماوية الثلاث وضرورة المحافظة على خصوصياتها ومعالها كمدينة للتعايش السلمي.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، فإن الحالة لا تزال تثير قلقاً بالغاً لدى الحركة، لا سيما الحالة الإنسانية الخطيرة، التي لا تزال تتدهور للأسف يوماً بعد يوم. وتجدد الحركة دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار

الإسرائيلي الذي لا يزال يسبب معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية يعجز عنها الوصف على أكثر من مليونين من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين في غزة. وتجب معالجة هذه الأزمة معالجة شاملة وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي سياق الدعوات المستمرة والمسؤولية الرئيسية عن وضع حد للاحتلال الإسرائيلي الأجنبي غير المشروع والعُدواني للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية منذ عام 1967.

ونظرا لعدم وجود حل، تجدد الدول الأعضاء في الحركة دعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة إلى الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. ولذلك تؤكد الحركة أهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية في تخفيف محنة الفلسطينيين وتدعو إلى التأييد الكامل لتجديد ولاية الوكالة لضمان استمرارية برامجها الحيوية ومساهمتها في الاستقرار الإقليمي. ونظرا لاستمرار العجز المالي نحض المجتمع الدولي على تزويد الأونروا بالتمويل اللازم لكفالة استمرار عملياتها التي لا غنى عنها في جميع المجالات.

وبما أن إسرائيل قد تخلت بوضوح عن التزاماتها بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال على النحو المنصوص عليه في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، فإننا نكرر أيضا دعوتنا طويلة الأمد لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وهذا أمر ملح من أجل التخفيف من وطأة انعدام الأمن التي يعانيها السكان تحت الاحتلال ومنع وقوع المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء. ولن يؤدي الفشل في ذلك إلا إلى المزيد من التصعيد ومأساة وفقدان المزيد من أرواح المدنيين بشكل مأساوي.

وفي هذا الصدد نعرب مجددا عن شعورنا بالقلق الشديد إزاء عدم مساءلة إسرائيل عن جميع الانتهاكات التي ارتكبتها والتي يرقى الكثير منها إلى جرائم حرب. فغياب العدالة لا يؤدي إلا إلى زيادة الإفلات من العقاب الذي يؤدي إلى تكرار الجرائم ويزعزع استقرار الحالة في الميدان مما يزيد من تقليص احتمالات السلام. وما زلنا ندعو إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي، لا سيما من قبل مجلس الأمن لضمان وقف الانتهاكات المنظمة التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها ومساءلة مرتكبيها. ويجب على إسرائيل أن تقي بواجباتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي ويجب أن تخضع للمساءلة إذا واصلت ازديادها للمجلس ولالتزاماتها القانونية الدولية.

وفيما يتعلق بالحالة في الجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مثل قرارها غير القانوني المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1981 الذي يرمي إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي والهيكل المؤسسي هناك، فضلاً عن التدابير الإسرائيلية لتطبيق ولايتها وإدارتها فيه، لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. في هذا الصدد، وتمشيا مع موقفنا المبدئي نطالب مرة أخرى بأن تلتزم إسرائيل بالقرار 497 (1981) وتتسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه 1967 تنفيذًا للقرارين 242 (1967) و 338 (1973). وبالإضافة إلى ذلك، نحدد إدانتنا للإعلان الانفرادي والتعسفي للولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بالاعتراف بمرتفعات الجولان كجزء من إسرائيل ونناشد مجلس الأمن مرة أخرى لأن يدين إدانة قاطعة هذا الإجراء الاستفزازي.

وبالإضافة إلى ذلك تؤكد الدول الأعضاء في الحركة على ضرورة أن تتسحب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية العجر حتى الخط الأزرق وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة، خاصة القرار 1701 (2006).

في الختام، نود أن نغتتم هذه الفرصة لكي نكرر تأكيد دعوتنا للمجتمع الدولي إلى العمل بشكل جماعي ومسؤول والتمسك بالقانون الدولي وبذل جميع الجهود اللازمة وتكثيفها لدعم قضية فلسطين التي يتمثل هدفها النهائي لتلك الجهود في إنهاء هذا الظلم التاريخي والخطير. ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، ونجدد دعمنا للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

المرفق 2

بيان الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة جمال فارس الرويعي

[الأصل: بالعربية]

السيد الرئيس،

بدايةً يطيب لي أن أتقدم بالشكر إلى سعادتك وإلى الوفد الدائم لجمهورية كينيا على عقد جلسة المناقشة المفتوحة المهمة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما فيها قضية فلسطين.

كما أشكر السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة.

السيد الرئيس،

لا تزال منطقة الشرق الأوسط في حالة انعدام الاستقرار والأمن، حيث تعاني شعوب عدد من دولها ظروفًا صعبة جراء الحروب والأزمات والنزاعات الدائرة فيها، والتي تسببت في فقدان الأرواح وتشريد الملايين وتدمير المدن والقرى والبنى التحتية، مما يتطلب تركيز الجهود وتكاتفها لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام والازدهار في هذه المنطقة، من خلال الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والالتزام بحسن الجوار والاحترام المتبادل والتوصل لتسوية سلمية للأزمات، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي.

السيد الرئيس،

يشكل طريق السلام نهجا وخيارا استراتيجيا لمملكة البحرين لإحلال السلام الدائم والشامل في المنطقة وترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي لما فيه خير شعوب المنطقة والعالم. وفي هذا السياق، تؤكد مملكة البحرين على أهمية عمل المجتمع الدولي على حل القضية الفلسطينية حلا عادلا وشاملا، يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفق مبدأ حل الدولتين، وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وبما يحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق في العيش في وطن آمن ومستقر ومزدهر.

تواصل ميليشيات الحوثي الإرهابية استهداف المدنيين والمنشآت المدنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة عبر إطلاق الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة المفخخة بشكل ممنهج ومتعمد، في مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني. ونجدد هنا إدانة مملكة البحرين وبشدة لهذه الاعتداءات الإرهابية والانتهاكات المتكررة، فضلاً عن إصرار تلك الميليشيات على تهديد الملاحة البحرية وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. وإذ تقف مملكة البحرين مع المملكة العربية السعودية الشقيقة في كل الإجراءات التي تتخذها من أجل الحفاظ على سلامة أراضيها وحماية مواطنيها والمقيمين فيها، فإننا نؤكد على ضرورة إدانة المجتمع الدولي لهذه الأعمال العدائية الأثمة التي تستهدف الإضرار بالمدنيين والأعيان المدنية.

وتدعم مملكة البحرين مبادرة المملكة العربية السعودية الشقيقة لوقف إطلاق النار في اليمن، من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر

الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن لا سيما القرار رقم 2216 (2015)، وإنهاء معاناة الشعب اليمني الشقيق.

وختاماً السيد الرئيس، إن التحديات الكبيرة التي تواجه منطقة الشرق الأوسط تحتم علينا الإيمان بضرورة العمل الجماعي متعدد الأطراف، مع احترام المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، لتتعم المنطقة بالسلام والاستقرار والازدهار.

المرفق 3

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أهنئ كينيا على إدارتها الناجحة لأعمال مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. كما أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

ويؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثل عمان باسم منظمة التعاون الإسلامي (المرفق 18) وممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (المرفق 1). وأود أن إضافة النقاط التالية بصفتي الوطنية.

في حين يعقد مجلس الأمن اليوم مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فرض تمييز مؤسسي ضد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت حكمها في القدس الشرقية المحتلة والضفة الغربية وغزة. في 6 تشرين الأول/أكتوبر، حاولت إسرائيل تقسيم المسجد الأقصى/الحرم الشريف، في انتهاك للوضع التاريخي والقانوني الراهن في هذا الموقع المقدس، وازدراء صارخ للأوقاف الإسلامية. ويأتي هذا العمل الاستقرازي بعد أشهر قليلة من العدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى في أيار/مايو الماضي، الذي أودى بحياة 232 فلسطينياً، من بينهم 65 طفلاً و 39 امرأة و 17 مسناً؛ وأفضى إلى إصابة أكثر من 1 900 شخص، كثير منهم بجروح خطيرة؛ وشرّد أكثر من 60 000 فلسطينيين.

ورغم أن السلطة القائمة بالاحتلال ممنوعة تماماً بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 من نقل أي من سكانها المدنيين إلى الأرض المحتلة، فإن إسرائيل تواصل القيام بذلك. في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2021، أعلنت إسرائيل عن خططها الاستيطانية غير القانونية في جميع أنحاء فلسطين المحتلة لبناء 10 000 وحدة سكنية للمستوطنين في منطقة قلنديا، شمال القدس المحتلة. وهذا يشكل انتهاكاً صارخاً ليس للقانون الدولي فحسب، بل ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. من شأن ذلك أن يقوض سلامة أراضي الدولة الفلسطينية وقدرتها على البقاء وتواصلها الجغرافي - وبالتالي إمكانية تحقيق حل الدولتين.

هذه الوحشية الإسرائيلية المروعة لا تزال مستمرة دون عقاب في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن دورة العنف هذه والعدوان الإسرائيلي ليست بالأمر الجديد. إن تقاعسنا وعدم محاسبة إسرائيل على عدوانها لا يؤدي إلا إلى جعل الأمور أكثر وحشية. إن أكثر من سبعة عقود من التقاعس عن العمل تلقي بثقلها على ضمير المجلس.

وتشجب بنغلاديش بشدة أعمال الترويع البغيضة هذه. وأؤكد من جديد التزام بنغلاديش الثابت بأعمال الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين الشقيق في إقامة وطن مستقل، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمته القدس الشرقية.

وأود أن أكرر الأولويات التالية.

أولاً، يجب على إسرائيل أن تنهي احتلالها وضمها غير المشروعين للأراضي الفلسطينية. وندعو إلى الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لإنهاء حلقة العنف والظلم هذه. وفي الوقت الراهن، يجب بذل جهود جادة لتعزيز وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 20 أيار/مايو وتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط.

ثانياً، عقد بعد عقد، هناك توق لا حد له لإنهاء النزاع. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى التعبئة العالمية لوضع حد للأعمال الإسرائيلية غير المشروعة. وفي السياق الحالي، لا يمكن تفعيل هذا الحشد إلا عن طريق مجلس الأمن. إن عدم اتخاذ المجلس أي إجراءات سياسية وقانونية جادة لإنفاذ قراراته طويلة الأمد التي تهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي دام عقوداً ليس مقبولا ولا مستداما ويتناقض مع واجبات المجلس بموجب الميثاق. يجب على المجلس أن يكفل امتثال إسرائيل لجميع القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016).

ثالثاً، يجب على المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة أن ينخرط بسرعة في نهج شامل وجاد وحازم إزاء هذا النزاع من أجل اتخاذ مبادرة سياسية وعادلة مستدامة تدعم حقوق الإنسان للفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي وتنتهي الاحتلال. والتنفيذ السريع لخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية وجهود المجموعة الرباعية هي لبنات حاسمة الأهمية في هذا الصدد.

رابعاً، يجب تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني على وجه السرعة. ويجب أن تتاح للعاملين في المجالين الإنساني والطبي، فضلاً عن الإمدادات، إمكانية الوصول دون انقطاع إلى السكان المدنيين في الأرض الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة. كما أننا بحاجة إلى تعزيز قدرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من خلال معالجة أزمة التمويل الدائمة التي تعاني منها من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة والبالغ عددهم 5.8 مليون لاجئ. وسيسهل التضامن والعمل المشترك لتعبئة الموارد في تخفيف الصعوبات التي تواجه الأونروا. وستواصل بنغلاديش دعم الأونروا بمساهماتها السنوية.

أخيراً، فإن الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والاتفاقات الدولية الأخرى التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية هي بمثابة جرائم حرب. إن استمرار الإفلات من العقاب وعدم اتخاذ إجراء لم يؤد إلا إلى أن تصبح قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر عنفاً على مر السنين. من شأن محاسبة المنتهكين أن تكون خطوة هامة صوب تحقيق العدالة والسلام الدائم. وفي هذا الصدد، نرحب بالتطورات في المحكمة الجنائية الدولية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم بنغلاديش الثابت للشعب الفلسطيني. نحن نقف بحزم معهم في تحقيق حقوقهم وتطلعاتهم المشروعة. والحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 هو الحل الوحيد لتحقيق سلام دائم في المنطقة. وستدعم بنغلاديش جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية.

المرفق 4

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تود البرازيل أن تشكر كينيا على تنظيم هذه المناقشة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

إن موقفنا من قضية فلسطين معروف جيداً. ولا تزال البرازيل ملتزمة بدعم التوصل إلى حل سلمي للنزاع، يقوم على حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً. نحن نتابع باهتمام وأمل استئناف الاتصالات الرفيعة المستوى بين الحكومة الإسرائيلية الجديدة والسلطات الفلسطينية.

وترحب البرازيل بإيماءات من قبيل منح إسرائيل تصاريح عمل إضافية للعمال الفلسطينيين ورفع بعض القيود المفروضة على تدفق السلع إلى قطاع غزة، وهي بوادر بالغة الأهمية كتدابير لبناء الثقة. وترحب أيضاً بإعلان السلطة الفلسطينية إجراء انتخابات بلدية. ونأمل أن تكون هذه خطوة نحو إجراء انتخابات عامة شفافه وشاملة للجميع، وهي ضرورية لتعزيز شرعية ومصداقية المؤسسات الفلسطينية.

وتعلق البرازيل أهمية كبيرة على التدابير التي قد تحسن حياة اللاجئين الفلسطينيين. بالنسبة لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي في كثير من الأحيان المصدر الوحيد للخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة. ونحن، كعضو في اللجنة الاستشارية للأونروا، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التحديات المالية المزمّنة التي تواجهها. ونؤكد مجدداً استعدادنا للتعاون الوثيق مع الوكالة، لا سيما في ضوء التحديات الإضافية التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا.

ونعتقد أن الزخم الذي أوجدته اتفاقات أبراهام، عندما أفسحت المنافسات القديمة المجال أمام التزام لا لبس فيه بالحوار والدبلوماسية، يمكن أن يمهّد الطريق لبناء ثقة غير مسبقة في الشرق الأوسط.

وبالانتقال إلى الحالة في سورية، نشعر بالتشجيع لانعقاد اللجنة الدستورية أمس في جنيف ونشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على جهوده في هذا الصدد. وفي حين أن اللجنة لم تحرز تقدماً ملموساً بعد رغم مرور عامين على إنشائها، فإن اجتماع هذا الأسبوع يمثل فرصة حاسمة. وتحت البرازيل أعضاء اللجنة على تسوية خلافاتهم والمشاركة بجدية في صياغة دستور جديد يفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة.

وتعيد البرازيل تأكيد دعمها لجهود المبعوث الخاص بيدرسن في تيسير إيجاد حل للنزاع في الإطار الشامل للقرار 2254 (2015). وما زلنا على اقتناع بأن إحلال السلام الدائم وتخفيف معاناة الشعب السوري لن يتحققا إلا عبر عملية سياسية يملك زمامها السوريون ويقودونها وتيسرها الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على السلامة الإقليمية لسورية.

وتكرر البرازيل إدانتها للهجمات العشوائية ضد المدنيين واستهداف العاملين في المجالين الطبي والإنساني، وضد المدارس والمستشفيات كذلك، وحالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة، وهي أمور أصبحت شائعة جداً طوال فترة النزاع. وإضافة إلى ذلك، يجب احترام الإعفاءات الممنوحة لأغراض إنسانية في إطار أي برنامج للجزاءات يتعلق بسورية لضمان ألا تقوض الجزاءات إمكانية إيصال المواد الغذائية والإمدادات الصحية الأساسية إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها.

تشديد البرازيل بشعب وحكومة العراق على إجراء الانتخابات العامة سلمياً في 10 تشرين الأول/أكتوبر. وتأتي هذه الانتخابات في أعقاب فترة من المظاهرات المكثفة التي رفع فيها الشعب العراقي صوته للدعوة إلى الحكم الرشيد وتوطيد الديمقراطية. ونأمل أن تتمكن الحكومة الجديدة، بمجرد تشكيلها، من الاستجابة لدعوات العراقيين. وتشديد البرازيل أيضاً بالدعم القيم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، لا من خلال فريقها الموسع لمراقبة الانتخابات وحسب، بل أيضاً من خلال المشورة والمساعدة التقنية الطويلة الأجل التي تقدمها إلى الحكومة العراقية.

وفي اليمن، شهدنا تصعيداً مقلقاً للعنف خلال الأشهر القليلة الماضية، بدءاً من هجوم أنصار الله المستمر والمقلق على مأرب وصولاً إلى الهجوم بسيارة مفخخة في عدن الأسبوع الماضي. ويشكل المأزق الذي يحيط بإصلاح ناقلة النفط صافر مصدر قلق آخر وندعو أنصار الله إلى السماح للموظفين الذين كلفتهم الأمم المتحدة بإجراء عمليات التفتيش والإصلاح التي تمس الحاجة إليها.

وتشعر البرازيل بقلق بالغ إزاء التقارير الواردة من برنامج الأغذية العالمي والوكالات الأخرى بشأن خطر المجاعة الوشيك في البلد. إن ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عائق إلى جميع الأطراف أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد أعلنت البرازيل في أيلول/سبتمبر عن مساهمة مالية جديدة - قدرها 75 000 دولار من خلال برنامج الأغذية العالمي - في العمليات الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن من أجل اتخاذ تدابير تتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا. ونأمل أن تساعد اللقطة الصغيرة التي تأتي من بلدان خارج دائرة المانحين التقليديين في توليد اتجاه إيجابي نحو قاعدة أكثر تنوعاً للجهات المانحة.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تولى السيد هانس غرونبرغ دوره في منصب المبعوث الخاص للأمم العام إلى اليمن في أيلول/سبتمبر. وتتوه البرازيل برحلته الأخيرة إلى الرياض وعدن ومسقط وتتمنى له النجاح في هذه المهمة الحاسمة. ونحث جميع الأطراف على التعاون مع المبعوث الخاص الجديد ووقف التصعيد الحالي للعنف والانخراط بحسن نية في مفاوضات السلام، دون شروط مسبقة.

بعد شهرين من الآن، سينتخب الشعب الليبي قادته الجدد في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 24 كانون الأول/ديسمبر. وستكون هذه فرصة للتحرك نحو المصالحة الوطنية وبناء مؤسسات تمثيلية حقاً. ولهذا السبب، ترحب البرازيل بجهود القوى السياسية الليبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا - التي جُددت ولايتها مؤخراً حتى 31 كانون الثاني/يناير 2022 - لاحترام الجدول الزمني للانتخابات. ونعتقد أن ذلك سيكون خطوة حاسمة بالنسبة لليبيا لبدء فصل جديد في تاريخها، فصل تتصدر المشهد فيه تطورات شعبها.

أخيراً، لا يمكننا أن نختم بياننا من دون أن نتكلم عن لبنان. تشعر البرازيل ببالغ القلق إزاء اندلاع أعمال العنف التي شهدناها جميعاً في شوارع بيروت في الأسبوع الماضي. ونؤيد جهود الحكومة اللبنانية لاستعادة الهدوء والحوار. وتكرر البرازيل تأكيد التزامها تجاه لبنان، البلد الذي نتشاطر معه روابط الصداقة التاريخية التي يبرزها الوجود المعبر للشعوب اللبنانية في البرازيل.

ولدينا سجل هام من الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في لبنان. فقد كان للبرازيل، منذ ما يقرب من 10 سنوات وبموجب ولاية القرار 1701 (2006)، شرف ومسؤولية تولي قيادة القوة البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونحن فخورون بهذه المساهمة ونؤكد مجدداً استعدادنا لدعم لبنان في التغلب على الأزمة الراهنة.

وإذ ننظر في الحالة في الشرق الأوسط، فمن الضروري أن نضع في اعتبارنا أن الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في الأجل الطويل أمران مترابطان ويعزز أحدهما الآخر. وينبغي أن تقترن الجهود الرامية إلى دعم الحل السلمي للنزاعات بمبادرات لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي مبادرات أساسية لبناء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع.

بيان رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، شيخ نياغ

أود في البداية أن أهني كينيا، باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على رئاستها المقتدرة لمجلس الأمن هذا الشهر.

فيما نشارك مرة أخرى في هذه المناقشة الفصلية، لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة متوترة. ولا يزال الفلسطينيون ضحايا لمستويات متزايدة من العنف وانعدام الأمن، تسجلها الأمم المتحدة ومعظم المنظمات غير الحكومية وحتى الصحافة الإسرائيلية. ويرتكب معظم أعمال العنف بشكل متزايد المستوطنون الإسرائيليون غير الشرعيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والذين صعدوا من هجماتهم ومضايقتهم للسكان المدنيين، فضلاً عن إنشاء بؤر استيطانية غير قانونية على الأرض الفلسطينية.

ولا يزال القلق يساور اللجنة إزاء استمرار الخسائر في الأرواح والإصابات الخطيرة، سيما بين الأطفال، في الأرض الفلسطينية المحتلة. ووفقاً للمنسق الخاص، قُتل 27 فلسطينياً، بينهم امرأتان وخمسة أطفال، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية خلال المظاهرات والاشتباكات والعمليات الأمنية وغيرها من الحوادث، وذلك في الفترة من 12 حزيران/يونيه إلى 27 أيلول/سبتمبر وحدها. وخلال الفترة نفسها، أصيب آلاف الفلسطينيين، منهم 10 نساء و 530 طفلاً.

وتحث اللجنة على اتخاذ المزيد من التدابير لضمان وفاء إسرائيل بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، لحماية المدنيين الفلسطينيين من العنف، بما في ذلك من جانب المستوطنين الإسرائيليين، والتحقيق مع جميع المسؤولين عن هذه الهجمات ومحاسبتهم.

كما استمرت عمليات الهدم والمصادرة الإسرائيلية للمنازل والمباني الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ البيان الأخير للجنة أمام المجلس (انظر [S/2021/91](#)). ووفقاً لبيان المنسق الخاص الذي أدلى به في أيلول/سبتمبر 2021 أمام المجلس (انظر [S/PV.8869](#))، أدت هذه الأعمال إلى تشريد 433 شخصاً، منهم 102 من النساء و 251 طفلاً، خلال الفترة من 2 حزيران/يونيه إلى 27 أيلول/سبتمبر. وتحت اللجنة إسرائيل على وقف عمليات هدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تمثيلاً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وأيضاً احتراماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وخلال شهر أيلول/سبتمبر، واصل الفلسطينيون التظاهر في الضفة الغربية المحتلة احتجاجاً على حالة السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل، بمن فيهم ستة فلسطينيين مضربون عن الطعام. وفي 6 أيلول/سبتمبر، أشعل ما ورد عن هروب ستة فلسطينيين من سجن جلبوع الإسرائيلي، والذين أعيد القبض عليهم لاحقاً، احتجاجات تصاعدت إلى اشتباكات في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. وتحذر اللجنة من أن التدابير العقابية التي تتخذها إسرائيل ضد السجناء والمعتقلين الفلسطينيين الذين تحتجزهم في سجونها قد تؤدي إلى مواجهة مفتوحة وتصعيد هذه الحالة المضطربة.

وظلت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية تواجه قيوداً على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وفي 11 آب/أغسطس، أشارت السيدة ماري لولور، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة

المدافعين عن حقوق الإنسان، إلى أن الاعتقالات والمداهمات التي تشن على منازل المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان تشكل جزءاً من حملة أوسع نطاقاً ضد المدافعين عن حقوق الإنسان للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولا نزال نشهد أيضاً تقييد وصول المصلين الفلسطينيين إلى الأماكن المقدسة. فعلى سبيل المثال، أفاد مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن التوترات تصاعدت في موقع الحرم الإبراهيمي، في البلدة القديمة في الخليل، عقب قرار اتخذته السلطات الإسرائيلية بتقييد وصول المصلين الفلسطينيين مؤقتاً في الفترة من 21 إلى 24 أيلول/سبتمبر، خلال عطلة عيد المظال اليهودي.

وفي القدس الشرقية المحتلة، فإن صدور قرار قضائي إسرائيلي مؤخرًا بالسماح بـ "الصلاة اليهودية الصامتة" في المسجد الأقصى/الحرم الشريف تحت حراسة الشرطة الإسرائيلية قد يؤدي إلى تأجيج حالة مخوفة بالمخاطر أصلاً لأنها تشكل تغييراً في الوضع التاريخي والقانوني الراهن في الموقع المقدس، الذي يجب احترامه، على نحو ما طالبت الجمعية العامة مراراً وتكراراً، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ودعا خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في 13 آب/أغسطس حكومة إسرائيل إلى إعادة الوثائق السرية والمعدات المكتبية التي استولى عليها جيشها فوراً من مكاتب الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين في البيرة، بالضفة الغربية المحتلة. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الحق في حرية تكوين الجمعيات وضمان حماية منظمات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة من هذه الأعمال التعسفية والقمع.

وعلى مدار ستة أشهر منذ تصاعد الأعمال العدائية بين إسرائيل وحماس، تستمر هشاشة الهدنة في غزة ولا تزال عملية إعادة الإعمار والإنعاش تكتسي أهمية بالغة. وتشعر اللجنة بالتفاؤل إزاء الجهود التي بذلت مؤخراً لتيسير التنقل والوصول من غزة وإليها. وتشير اللجنة، على وجه الخصوص، إلى محدودية تخفيف القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الوصول؛ وتوسيع منطقة الصيد في 29 تموز/يوليه؛ وتخفيف القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير في 13 و 26 آب/أغسطس؛ وإصدار تصاريح للتجار ورجال الأعمال الفلسطينيين للعبور من غزة إلى إسرائيل؛ والأهم من ذلك، السماح بدخول مواد البناء والمواد الغذائية وغير الغذائية والوقود إلى غزة. غير أنني أود أن أكرر التأكيد على أن غزة تحتاج إلى حلول سياسية من شأنها أن تؤدي إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي غير القانوني، تمسحاً مع القرار 1860 (2009)، وعودة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى غزة، وأذكر كذلك بأن غزة لا تزال جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة ويجب أن تكون جزءاً من دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة.

وتؤيد اللجنة الشواغل التي أعرب عنها الكثيرون بشأن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، الذي تدهور، وفقاً لما قاله المنسق الخاص، في عام 2021، ويرجع ذلك جزئياً إلى احتجاز إسرائيل لإيرادات التخليص الجمركي الإضافية منذ تموز/يوليه واستمرار أثر جائحة مرض فيروس كورونا. وبينما تدعو اللجنة المانحين إلى دعم الشعب الفلسطيني، فإنها تحث السلطة الفلسطينية أيضاً على تنفيذ أولويات إصلاح متناسبة لتحسين التوقعات المالية.

وترحب اللجنة بالإعلان عن عقد اجتماع لجنة الاتصال المخصصة المؤجل في تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في الاحتياجات الفلسطينية والمساهمات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، تقدر اللجنة

مساهمة قطر بمبلغ 40 مليون دولار للأمم المتحدة لدعم المساعدات النقدية المقدمة إلى 100 000 أسرة ضعيفة في غزة و 10 ملايين دولار إضافية شهريا لمحطة توليد الكهرباء في غزة.

وتتشي اللجنة كذلك على استجابة المانحين للنداء الإنساني العاجل الذي أطلقته الأمم المتحدة، الذي جمع 45 مليون دولار من المبلغ المطلوب وهو 95 مليون دولار لدعم المعونة الإنسانية والإنعاش لقطاع غزة. وتقدر اللجنة، في جملة أمور، قرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الصادر بتاريخ 22 أيلول/سبتمبر بالإفراج عن مبلغ 20 مليون دولار المتبقي من إجمالي حزمة المعونة الإنسانية البالغ 75 مليون دولار المخصصة للفلسطينيين في آذار/مارس من هذا العام.

وأبرز التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة (A/76/13) عن عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذي قدمه إلى اللجنة الرابعة مفوضها العام فيليب لازاريني في 5 تشرين الأول/أكتوبر، الحالة المالية للوكالة، التي لا تزال مزرية ومتقلبة، حيث تقتقر إلى الأموال اللازمة للعمل في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر بسبب تخفيضات في التمويل من جانب بعض المانحين وعلى الرغم من عودة الولايات المتحدة الأمريكية هذا العام كشريك ومانح للوكالة. وسيؤدي انقطاع خدمات الأونروا إلى حرمان ملايين اللاجئين الفلسطينيين، ومن بينهم العديد من الشباب، في جميع أنحاء المنطقة من الحقوق الأساسية في حياة كريمة: التعليم والصحة والغذاء والسكن. ولذلك تكرر اللجنة مناشدتها المجتمع الدولي أن يقدم تمويلا كافيا وفي الوقت المناسب ويمكن التنبؤ به للأونروا حتى تتمكن من الوفاء بالولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين ريثما يتم التوصل إلى حل عادل على أساس القرار 194 (د-3).

وفي الختام، لا تزال اللجنة ملتزمة بالنهوض بمسؤولياتها تجاه الأعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والحرية. وتؤيد فكرة الحل العادل القائم على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تضمن وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود ما قبل عام 1967 وتكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، ستظل اللجنة شريكا موثوقا به لدعم الجهود الدولية الرامية إلى تهيئة الظروف لحشد تأييد عالمي أوسع نطاقا للحل العادل لقضية فلسطين وإيجاد شرق أوسط ينعم بالسلام والأمن.

المرفق 6

بيان الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، بيدرو لويس بيدروسو كويستا

[الأصل: بالإسبانية]

نؤيد البيانين المقدمين من ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (المرفق 1) وممثل السنغال بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (المرفق 5). إن دعوة الأمين العام العاجلة إلى إنهاء النزاعات المسلحة والأعمال القتالية والحروب، وزيادة فرص الدبلوماسية والتعاون، يجب أن تلقى آذاناً صاغية حتى نتمكن معا من التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المدمرة.

وفي حين يستمر تقاعس مجلس الأمن عن العمل، تواصل إسرائيل احتلالها للأراضي الفلسطينية، وتكثف سياساتها المتعلقة بالضم، وتكثف ممارساتها غير القانونية وتدابيرها الاستعمارية، بما في ذلك بناء المستوطنات وتوسيعها في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعمليات الهدم العقابية، والتشريد القسري لمئات المدنيين، والحصار المفروض على قطاع غزة، وخطط ضم الأراضي الفلسطينية إلى غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وقد أدى تكرار عرقلة عمل مجلس الأمن من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إلى تمكين إسرائيل من الإفلات من العقاب ومنعت هذا الجهاز من الوفاء بالمسؤولية التي عهد بها إليه ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين. لقد حان الوقت لكي يتخذ المجلس خطوات لإنهاء العدوان العسكري الإسرائيلي والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً لقراره 2334 (2016).

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ويجب السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير وفي أن تكون له دولة مستقلة ذات سيادة، داخل حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، بدعم حق عودة اللاجئين.

ويجب أن يتم في أقرب وقت ممكن تلبية هذه الدعوة التي تم إطلاقها منذ أمد بعيد - التي كرر تأكيدها ممثلون رفيعو المستوى من الأغلبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

ونعرب عن تضامننا الثابت مع الشعب الفلسطيني وحكومته. ونؤيد انضمام دولة فلسطين إلى العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ودعوة رئيسها إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

إن الولايات المتحدة، ممارسة لأعمالها العدوانية غير المبررة والأحادية الجانب في الشرق الأوسط، تواصل انتهاك المصالح المشروعة للدول العربية والإسلامية وتأجيج تصعيد خطير في المنطقة.

ونكرر رفضنا لما يسمى "بصفقة القرن" التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة، والتي تتجاهل حل الدولتين، الذي تدعمه منذ أمد بعيد الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية.

يمثل القرار الأحادي الجانب الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتأسيس وجودها الدبلوماسي في تلك المدينة في تجاهل لمكانتها التاريخية، وكذلك الاعتراف

بسيادة إسرائيل على الجولان السوري، انتهاكًا خطيرًا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولم تتراجع حكومة الولايات المتحدة الحالية عن تلك القرارات، وهو ما يفاقم تقويض إمكانية التوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

وندعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الجولان السوري وجميع الأراضي العربية المحتلة.

إننا نطالب بوقف التدخل الخارجي في سورية والاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية مع دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي ومتفاوض عليه للحالة المفروضة على ذلك البلد الشقيق.

إننا ندين بشدة تطبيق "قانون قيصر" والجزاءات الاقتصادية الأخرى التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، والتي تعرقل إعادة الإعمار في سورية، والتي تفاقم في خضم الصعوبات الناجمة عن مرض فيروس كورونا.

ونؤكد من جديد تأييدنا لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران ورفضنا لانسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من ذلك الاتفاق.

ونكرر الدعوة إلى وضع حد فوري وغير مشروط لفرض تدابير قسرية انفرادية تعسفية وغير قانونية ضد الدول ذات السيادة، مما يسفر عن صعوبات إضافية وسط الجهود الجارية لمكافحة الجائحة، وينتهك حقوق الإنسان لشعوبها والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره في صون السلم والأمن الدوليين، عملاً بالسلطات التي عهد بها إليه ميثاق هذه المنظمة، بدون الكيل بمكيالين.

وبالرغم من الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، بما في ذلك التهديد باستخدام القوة واستخدامها في العلاقات الدولية، والعدوان على الدول ذات السيادة، والتدخل في شؤونها الداخلية، سنواصل دعم تعددية الأطراف والسلام والاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

المرفق 7

بيان البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

في البداية، أود أن أهنيئ كينيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2021.

ونؤكد مجدداً سريان بياناتنا التي أدلينا بها في 22 نيسان/أبريل و 16 أيار/مايو و 28 تموز/يوليه في المناقشات المفتوحة بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" (انظر على التوالي، S/2021/404، S/2021/480 و S/PV.8826).

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء تصاعد العنف الذي لوحظ خلال الأشهر الأخيرة في المنطقة، وعلى الأطراف المشاركة في الجهود الثنائية والجماعية الرامية إلى الاتفاق على مفاوضات فعالة بغية تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط بدون تأخير.

ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تستمر عمليات الهدم بمعدل ينذر بالخطر. وتشمل الممتلكات التي تتعرض للتدمير المنازل وملاجئ الحيوانات والمراحيض والألواح الشمسية الضرورية لسبل عيش المجتمعات ورفاهها وكرامتها، وهو أمر ازداد سوءاً بسبب خطر جائحة مرض فيروس كورونا.

ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هدم 694 مبنى فلسطينياً بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، مما أدى إلى تشريد 963 شخصاً. وبالمعدل الحالي، ستتجاوز عمليات الهدم وما ينتج عنها من تشريد أرقام العام الماضي - 854 مبنى تم هدمه وتشريد 1 011 شخص. وتعرب إكوادور عن قلقها بشأن الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومن الضروري الامتناع عن التسبب في أي أذى للسكان المدنيين وضمان احترام حياة الناس وسلامتهم وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني.

وفي رأينا أن العداء بين الطرفين الذي تسبب في الدمار والموت أمر غير مقبول، خاصة وأن على البلدين الالتزام بالامتثال لقواعد القانون الدولي.

كما نعرب عن قلقنا الشديد إزاء تدابير الضم التي تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وتؤثر بشكل خطير على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين وتهدد آفاق استئناف المفاوضات. وفي ذلك الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يرفض أي نوع من سياسات الاستيطان غير القانونية، ولا سيما عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي ومنشآت المساعدات الإنسانية، في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ولا يزال مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يمثل مشكلة خطيرة في الأراضي الفلسطينية، بالنظر إلى أن الجائحة قد أودت بحياة أكثر من 4 300 شخص في فلسطين منذ بدايتها. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي وغيره من المبادرات لتعزيز ودعم توسيع نطاق حملة التطعيم الوطنية في غزة والضفة الغربية.

وفي رأينا من الأهمية بمكان أن يكتف المجتمع الدولي جهوده لحمل الطرفين على العودة إلى المفاوضات الهادفة بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم للطرفين على أساس وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل.

وتحت إكوادور مرة أخرى جميع هيئات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على حشد الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني.

وفي الختام، يجب على مجلس الأمن أن يكفل التنفيذ الفعال لقراريه 2532 (2020) و 2565 (2021) من أجل وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية عبر جميع أنحاء العالم.

المرفق 8

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أعرب لكم عن التهنية بتوليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري، متمنياً لكم التوفيق في قيادة أعمال المجلس. كما أتوجه بالشكر للإحاطة التي قدمها السيد تور فينسلاند المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأعرب عن تضامن مصر مع بيانات كل من حركة عدم الانحياز (المرفق الأول) والمجموعتين العربية والإسلامية (المرفق 18) في هذا الصدد.

ما زالت الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة تشهد درجة كبيرة من التوتر على الرغم من الجهود التي تبذل من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أعقاب التصعيد الأخير بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، أخذاً في الاعتبار استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وتكثيف وتيرة الممارسات الأخرى في الضفة الغربية على صعيد الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية والاعتقالات وعنف المستوطنين ضد المدنيين العزل من الفلسطينيين، بالإضافة إلى عملية التهويد الجارية للقدس الشرقية والسعي لطرد العائلات الفلسطينية من الشيخ جراح وسلوان. كما تأتي كافة تلك التطورات في ظل التداعيات التي تفرضها جائحة كورونا على الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

وفي ظل تلك الأوضاع، تسعى مصر لاحتواء الموقف عبر التواصل مع كافة الأطراف المعنية سواء على المستوى الفلسطيني والإسرائيلي أو على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تثبيت وقف إطلاق النار والحيولة دون المزيد من تدهور الأوضاع عبر المساهمة في إدخال المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح المخصص للأفراد، ومتابعة جهود المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، فضلاً عن تخصيص 500 مليون دولار لإعادة الإعمار في قطاع غزة عبر مشروعات تساهم بها الشركات المصرية.

إن مصر تدرك أهمية بناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتحسين الأوضاع على الأرض سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، إلا أننا يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا بأن تلك الإجراءات لا يمكن لها أن تكون بديلاً عن التسوية السياسية، وإنما هي تمهد لها. إن غياب التسوية السياسية سوف يدخلنا في دائرة مفرغة من العنف المتبادل بين الجانبين، وهو ما يجب أن نسعى لتجنبه حفاظاً على أرواح المدنيين الأبرياء ومقدرات الشعب الفلسطيني التي تدمر في كل مرة.

ومن هذا المنطلق، فإن مصر تدعو إلى أهمية وقف جميع الإجراءات الأحادية والممارسات، خاصة على صعيد الاستيطان، التي تؤدي إلى تأجيج الأوضاع سواء في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، أو قطاع غزة الذي يجب رفع الحصار الإسرائيلي المفروض عليه. كما تدعو مصر إلى أهمية تقديم الدعم اللازم للسلطة الفلسطينية من أجل مواجهة الأوضاع الداخلية الصعبة التي يواجهها الشعب الفلسطيني. ومن هنا، نتطلع مصر إلى عقد المؤتمر الدولي الخاص بدعم وكالة الأونروا خلال الشهر المقبل برعاية المملكة الأردنية الهاشمية ودولة السويد من أجل تقديم مواجهة الأزمة المالية التي تعاني منها الوكالة وإيجاد حل دائم لها حتى يتسنى لها القيام بولايتها بصورة كاملة.

وعلى صعيد العملية السياسية، فإن مصر تؤكد على أهمية تحسين الأوضاع على الأرض من أجل تهيئة المناخ الملائم لاستئناف المفاوضات والتوصل للتسوية السياسية وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة عبر استقلال دولته على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، طبقاً لمقررات الشرعية الدولية وحل الدولتين ومبادرة السلام العربية.

وتجدد مصر التأكيد على أن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتم عبر حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة عام 1967، بما في ذلك الجولان السوري المحتل الذي لا تعد الأوضاع فيه بأحسن حالاً في ظل ما يشهده من توسع استيطاني.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن مصر ترحب بتعيين السيد هانس غروندبرج مبعوثاً خاصاً للأمم العام للأمم المتحدة إلى اليمن، وتعرب عن تطلعها للعمل معه ودعم جهوده لتحقيق التسوية الشاملة للأزمة اليمنية، من خلال التوصل لحل سياسي يضمن وحدة وسيادة واستقلال اليمن، ويلبي طموحات الشعب اليمني وينهي معاناته الإنسانية، وذلك وفقاً للمرجعيات الأساسية للأزمة، التي تتمثل في المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار 2216 (2015).

إن الاهتمام الذي توليه مصر لدعم الجهود الأممية في كل من سورية واليمن يتأسس على أهمية دفع مسار التسوية السياسية والتوصل لوقف شامل لإطلاق النار بموجب المبادرات التي وضعتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتؤكد مصر ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بدور أكثر فاعلية نحو دفع جهود التسوية السياسية لتلك الأزمات وفرض وقف إطلاق النار ومكافحة الإرهاب والتنظيمات المسلحة غير المشروعة.

وتعرب مصر مجدداً عن قلقها البالغ إزاء استمرار عمليات الاستهداف المتبادل للسفن وتهديد حرية الملاحة الدولية. وتدين بأشد العبارات الهجمات الموجهة ضد المملكة العربية السعودية، وتساعد لجوء بعض الأطراف في المنطقة لاستخدام القوة خارج إطار الشرعية الدولية بالمخالفة للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشكل يهدد السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي؛ إلى جانب استمرار ممارسات التدخل من جانب بعض دول الإقليم في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتغذية انقسامات طائفية توجج النزاعات.

تواصل مصر دعمها لكافة الجهود الدولية والإقليمية الرامية لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام المستدام في ليبيا الشقيقة. وفي هذا الصدد، انخرطت مصر بنشاط في أعمال مؤتمر برلين 2، ومؤتمر دول جوار ليبيا الأخير بالجزائر، ومن المقرر أن نستضيف دورته المقبلة في مصر، فضلاً عن الفعاليات الرفيعة المستوى التي عقدت على هامش الشق الرفيع المستوى للجمعية العامة حول ليبيا. كما تدعم مصر عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بدءاً بدورها في صياغة اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020، مروراً بجهودها في فتح الطريق الساحلي، وتبادل الأسرى، وصولاً إلى اعتمادها مؤخراً لخطة العمل المتكاملة لخروج كافة القوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا.

وأنتهز هذه المناسبة لإعادة تأكيد موقف مصر الثابت بشأن ضرورة التنفيذ الكامل لما تضمنه قرار مجلس الأمن 2570 (2021)، واستنتاجات مؤتمر برلين 2، ومقررات الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بشأن عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الليبية بموعدها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021،

والمغادرة الفورية لكافة القوات الأجنبية والمرتبقة على السواء. وفي هذا الصدد، تتابع مصر بقلق المحاولات المتكررة للفصل بين القوات الأجنبية والمرتبقة، والإيحاء بإمكان أن يتأخر خروج القوات الأجنبية إلى مرحلة لاحقة على خروج المرتبقة، بما في ذلك إغفال جدول أعمال اجتماع مبادرة استنقرار ليبيا المقرر عقده يوم 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021 لمسألة مغادرة القوات الأجنبية. تؤكد مصر أن هذا الفصل مخالف لقرارات مجلس الأمن، وتدعو جميع الأطراف للالتزام التام بما تضمنته المقررات الدولية ذات الصلة من عدم الفصل بين القوات الأجنبية والمرتبقة؛ وهو الأمر الذي نراه أساسياً لتحقيق السلام والاستقرار المنشودين في ليبيا.

ختاماً، تؤكد مصر على أن السلام العادل والشامل في منطقتنا لن يتأتى تحقيقه دون الالتزام الكامل بمقررات الشرعية الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خاصة احترام السيادة والتكامل الإقليمي للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فضلاً عن تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري.

بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ، بصفته مراقبا

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، وهي: جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للعضوية، البوسنة والهرسك.

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، على أساس حل الدولتين، مع وجود دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة جغرافيا وذات السيادة التي تتوفر لها مقومات البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب، في سلام وأمن واعتراف متبادل. وتحقيقا لتلك هذه الغاية، هناك حاجة ماسة إلى إعادة التفاعل المجدي بين الطرفين، ووضع تدابير لبناء الثقة، وتحسين الظروف المعيشية للأفراد العاديين. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت مؤخرا بين الطرفين، بما في ذلك الاتصالات الرامية إلى الاتفاق على تدابير لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويشجعهما على الاستمرار في ذلك. والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم هذه الجهود بهدف تحسين الوضع الميداني واستعادة الثقة، وفتح الطريق أمام استئناف عملية السلام في أقرب وقت ممكن. وتظل إعادة إيجاد أفق سياسي يفضي إلى حل الدولتين، وهو ما يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أنه لا بديل عنه، أمرا ذا أهمية قصوى.

ويواصل الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى توطيد وقف إطلاق النار في غزة، ويشير إلى موقفه القاطع بأن القصف الصاروخي وإطلاق البالونات الحارقة، وغير ذلك من الهجمات التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية غير مقبولة. ويرحب بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل لتخفيف بعض القيود المفروضة على غزة، ويدعو إلى المزيد من رفع القيود للسماح بجهود الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار وتقديم الخدمات الأساسية، وكذلك وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة بدون عوائق. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإحداث تغيير جوهري في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء إغلاق المعابر وفتحها بالكامل، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. فالحالة في قطاع غزة لا تُطاق منذ فترة طويلة؛ والحل السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع.

إن الحفاظ على إمكانية تحقيق حل الدولتين، والذي تكون القدس بموجبه عاصمة لكلتا الدولتين مستقبلا، في صميم سياسة الاتحاد الأوروبي وسيظل يشكل أولوية. ويحث الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين على إظهار التزامهما المعلن بحل الدولتين من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تهدده.

وفي هذا السياق، يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء عمليات الهدم والإخلاء، بما في ذلك في القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، يدين الاتحاد الأوروبي بشدة الحوادث المتصلة بالمستوطنين. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. ومعارضة الاتحاد الأوروبي لسياسة إسرائيل الاستيطانية وإجراءاتها المتخذة في هذا السياق، بما في ذلك القدس الشرقية، معروفة جيدا. ويواجه حل الدولتين تهديدا خطيرا بفعل إجراءات من قبيل بناء الجدار الفاصل خارج حدود عام 1967 وعمليات الهدم والمصادرة - بما في ذلك لمشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي - وعمليات الإخلاء والنقل القسري للسكان، بمن فيهم البدو، والبؤر الاستيطانية غير القانونية وعنف المستوطنين والقيود المفروضة

على حرية التنقل والوصول، وهي إجراءات لن تؤدي إلا إلى تصعيد بيئة متوترة بالفعل. وسيكون من المهم عدم المضي قدماً في أي عمليات إخلاء مزمعة.

ويذكر الاتحاد الأوروبي بالأهمية الخاصة للمواقع المقدسة ويدعو إلى احترام الوضع الراهن القائم منذ عام 1967 فيما يتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف، بما ينسجم مع التفاهات السابقة ويحترم الدور الخاص للأردن في هذا الصدد. وسيواصل الاتحاد الأوروبي رصدته عن كثب للتطورات في الميدان وآثارها الأوسع نطاقاً وسيظل مستعداً لاتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل حماية فرص تحقيق حل الدولتين.

ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته السلطة الفلسطينية إلى تنظيم الانتخابات الوطنية المؤجلة دون مزيد من التأخير. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي باستمرار عن تأييده لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشمول والشفافية لصالح جميع الفلسطينيين. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن وجود مؤسسات فلسطينية ديمقراطية قوية وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة تؤدي مهامها وتقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني وللشرعية الديمقراطية، ولحل الدولتين في نهاية المطاف. ونشجع بشدة جميع الأطراف الفلسطينية الفاعلة على استئناف الجهود للاستفادة من المحادثات الناجحة التي أجريت بين الفصائل خلال الشهور الأخيرة وعلى الالتزام بالاتفاقات السابقة ونبذ العنف والإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والالتزام بالمبادئ الديمقراطية، بما في ذلك سيادة القانون. ونكرر دعوتنا السلطات الإسرائيلية إلى تيسير إجراء تلك الانتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. ويظل الاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل مع جميع الجهات المعنية لتيسير مراقبة الاتحاد الأوروبي لأي عملية انتخابية.

ويجب السماح لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني وعناصره الفاعلة بالاضطلاع بمهامها الحيوية من دون عرقلة أو مضايقة أو تهريب؛ ويجب على السلطة الفلسطينية أيضاً أن تتحمل المسؤولية في هذا الصدد. ويتوقع الاتحاد الأوروبي إجراء تحقيق كامل ومستقل في وفاة نزار بنات على النحو الواجب ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى احترام الحق الأساسي في حرية التعبير في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية.

يكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن تقديره العميق والصادق للعمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وموظفيها المتقنين الذين يعملون في سياق ينطوي على صعوبات وتحديات بالغة. وتقوم الأونروا بدور حيوي في الاستجابة الإنسانية وفي الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة؛ وهي جهة أساسية لتوفير الخدمات الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين وعامل أساسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ومنصف وواقعي ومنتق عليه لمسألة اللاجئين وفقاً للقانون الدولي، تظل الأونروا بالغة الأهمية في توفير الحماية الضرورية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، وسنواصل دعم الأونروا في جميع ميادين عملها، بما في ذلك في القدس الشرقية.

ويذكر الاتحاد الأوروبي بأنه، إلى جانب الدول الأعضاء فيه، أكبر مساهم في الأونروا. ونرحب بالدعم المالي الإضافي من المانحين الآخرين والجدد، بما في ذلك الالتزام المتجدد من الولايات المتحدة، وندعو جميع الشركاء، بما في ذلك دول الخليج العربية، إلى زيادة مساهماتهم في الأونروا. وسيكون المؤتمر القادم الذي تستضيفه السويد والأردن فرصة هامة لاتخاذ خطوات نحو تأمين تمويل كاف ومستدام قابل للتنبؤ للوكالة.

أود الآن أن أنتقل إلى الحالة في سورية.

بعد أكثر من عقد من النزاع، يجب على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن سورية ويجب أن يواصل جهوده نحو إيجاد حل سياسي يتماشى مع القرار 2254 (2015).

لا يزال للنزاع والعنف وعدم الاستقرار في سورية تداعيات عميقة على استقرار المنطقة بأسرها، مما يسبب معاناة إنسانية هائلة، حيث لا يزال ملايين السوريين نازحين أو يعيشون كلاجئين في بلدان أخرى، وهو ما أوضحه مرة أخرى التحديث الإحصائي المؤسف للغاية الصادر مؤخرا عن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ولا تزال سورية تشكل أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، كما أوضح الإعلان الصادر عن الاتحاد الأوروبي بمناسبة السنة العاشرة من النزاع، والذي تلاه عقد مؤتمر بروكسل بشأن سورية في آذار/مارس من هذا العام.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية ويُذكر بأن أي حل مستدام للنزاع يتطلب انتقالا سياسيا حقيقيا وشاملا للجميع، وفقا للقرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق) الذي تفاوضت عليه الأطراف السورية في إطار عملية جنيف بقيادة الأمم المتحدة، وذلك في ظل مشاركة المرأة بصورة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة. ونسلم بالدور الهام الذي يقوم به المجلس الاستشاري للمرأة السورية في تقديم المشورة للمبعوث الخاص.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسن ونهجه وتصميمه على المضي قدما في جميع جوانب القرار 2254 (2015) من خلال نهج شامل، بما في ذلك بشأن مسألة المحتجزين في قبضة النظام والمفقودين وتهيئة بيئة آمنة ومحايدة من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، ويواصل تشجيع عمل اللجنة الدستورية التي يقودها السوريون تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويشجع الاتحاد الأوروبي على إحراز تقدم خلال الجولة السادسة من مفاوضات اللجنة الدستورية في جنيف، والتي بدأت في 18 تشرين الأول/أكتوبر، ويدعو جميع المشاركين، ولا سيما النظام السوري، إلى المشاركة بحسن نية بهدف تحقيق تقدم سريع ومجد في الإصلاح الدستوري.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما على نحو إيجابي بمقترحات المبعوث الخاص بيدرسن بشأن إيجاد شكل سياسي جديد واتباع نهج "خطوات مقابل أخرى" للمضي قدما في العملية السياسية.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعوة النظام السوري وحلفائه، بل وجميع أطراف النزاع، إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما الوقف الدائم للغارات الجوية العشوائية وقصف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. والحصار الأخير من جانب النظام السوري لدرعا وهجمات عليها أمر غير مقبول.

ما زال الوضع غير آمن إلى حد كبير في شمال غرب سورية. فوقف إطلاق النار المتفق عليه في آذار/مارس 2020 هش ويجب التقيد به وتعزيزه ويجب حماية المدنيين في جميع الأوقات ويجب أن تتوقف الهجمات على الأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الهجمات الأخيرة على إدلب. وتبعث الدلائل على أن أطراف النزاع تستعد مرة أخرى لتصعيد المواجهة العسكرية على القلق.

ولا يزال القلق يساور الاتحاد الأوروبي إزاء الحالة في شمال شرق سورية. فالأعمال العسكرية التي ينفذها أي طرف في سورية تعرض الحياة العادية للسكان المدنيين للخطر وتجعلها لا تطاق. ويكرر الاتحاد الأوروبي مرة أخرى النداء الذي وجهته الأمم المتحدة ومجلس الأمن في عدد من المناسبات لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، بما يتماشى مع القرارين 2254 (2015) و 2532 (2020).

وتركيا شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي وجهة فاعلة حاسمة الأهمية في الأزمة السورية والمنطقة. ويجب التصدي لمخاوف تركيا الأمنية في شمال شرق سورية بالوسائل السياسية والدبلوماسية - لا من خلال العمل العسكري - في احترام كامل للقانون الدولي الإنساني.

وفي سورية، تستمر انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات جميع الأطراف، بمن فيهم النظام السوري وحلفاؤه، وتجاوزاتهم لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ومجدداً يبرز التقرير الأخير (A/HRC/48/70) للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية استمرار ارتكاب الانتهاكات في جميع أنحاء البلد، وهو أمر يدعو للقلق. والنساء والأطفال وكبار السن والنازحون والعائدون إلى سورية فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقة من أكثر الفئات تعرضاً للانتهاكات المستمرة. ولم تستوف بعد شروط العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين والنازحين، بمن فيهم النازحون داخلياً، إلى سورية. ونتفق مع النتائج التي خلصت إليها اللجنة في ذلك الصدد. ونؤكد من جديد قلقنا الشديد بشأن ما يرد من تقارير عن الهندسة الاجتماعية والديموغرافية في جميع أنحاء سوريا.

ويواصل الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى إنهاء القمع وإطلاق سراح المعتقلين وتقديم معلومات عن مصير المفقودين فضلاً عن انخراط النظام السوري وحلفائه بشكل مجد في التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015).

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشدد على أن النظام السوري يجب أن يتعاون بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في تحقيقاتها حول استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع، ويأسف لاستمرار عدم تعاون النظام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويجب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويجدد الاتحاد الأوروبي دعوته إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وقد أكدت من جديد الفعالية التي نظمها مؤخراً لـ"ليختنشتاين بعنوان" الارتقاء بالمستوى: العمل من أجل تحقيق العدالة الشاملة لسورية" على هامش الجمعية العامة برعاية مشتركة من الولايات المتحدة وألمانيا وهولندا وقطر، استمرار التزام عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً بتحقيق العدالة فيما يتعلق بأخطر الجرائم التي ارتكبت في سورية خلال العقد الماضي.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي مقتنعاً بأن المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا أمران ضروريان لتحقيق الاستقرار والسلام في سورية استناداً إلى حل سياسي ذي مصداقية وشامل للجميع وقابل للتطبيق، وفقاً للقرار 2254 (2015).

وفي غياب سبل تحقيق العدالة الدولية، تمثل محاكمة مرتكبي جرائم الحرب في إطار الولاية القضائية الوطنية، حيثما أمكن، إسهاما مهما في تحقيق العدالة، وهو ما يحدث الآن في عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وسيوصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود المبذولة لجمع الأدلة، بما في ذلك من خلال الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية، وكذلك العمل الذي تضطلع به لجنة التحقيق، بغية إقامة الدعاوى القانونية في المستقبل. ونرحب بالمبادرة التي اتخذتها هولندا، إلى جانب كندا، بالتمسك بمسؤولية سورية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تتنافى مع التزاماتها الدولية، لا سيما بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وتشكل أزمة اللاجئين السوريين أكبر أزمة نزوح في العالم، حيث يوجد 5,6 ملايين لاجئ مسجل و 6,7 ملايين نازح آخر داخل سورية في ظل غياب الظروف المواتية لعودتهم الأمانة والطوعية والكرامة والمستدامة، بما يتماشى مع المعايير التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويتفق مع القانون الدولي. ويصر الاتحاد الأوروبي على عدم تشجيع عودة اللاجئين والنازحين داخليا إلى مواطنهم الأصلية إلا بعد استيفاء هذه الشروط. ويجب معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة اللجوء والنزوح من خلال تنفيذ القرار 2254 (2015).

ولا يفترض الاتحاد الأوروبي يحذر من حدوث أي عمليات نزوح أخرى في أي جزء من سورية، وكذلك ضد الاستغلال المحتمل لعمليات النزوح هذه لأغراض الهندسة الاجتماعية والديموغرافية.

ولا تزال الاحتياجات الإنسانية في سوريا تتزايد، فقد ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية من 11 مليون شخص في عام 2020 إلى 13,4 مليون شخص في عام 2021. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هي أكبر المانحين في هذه الأزمة الإنسانية، فقد قدمت من أجلها 25 بليون يورو خلال السنوات العشر الماضية. وسنستمر في إظهار تضامننا.

وقد رحب الاتحاد الأوروبي باعتماد القرار 2585 (2021) بالإجماع في 9 تموز/يوليو 2021. فالقرار يوفر قدر كبيرا من المساعدات الغوثية على مدى الأشهر الـ 12 المقبلة لملايين السوريين الذين يعتمدون على المساعدة الإنسانية المقدمة من خلال هذه الآلية للبقاء على قيد الحياة. وسيظل تجديد قرار مجلس الأمن بشأن المساعدة عبر الحدود يكتسي أهمية حيوية ما لم يوجد بديل مناسب لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة والمتنامية في شمال غرب سورية. ويجب على جميع الأطراف السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن وبدون عوائق، بما في ذلك عبر خطوط النزاع، من أجل كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين من خلال الطرق الأكثر مباشرة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع أطراف النزاع، ولا سيما النظام السوري وحلفاؤه، إلى عدم تسييس إيصال المساعدات الإنسانية والالتزام بالقانون الدولي الإنساني واحترام الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والوقف المطلق للضربات الجوية والقصف العشوائي.

ولن يكون الاتحاد الأوروبي، تماشيا مع ما خلص إليه المجلس الأوروبي من استنتاجات، على استعداد للمساعدة في إعادة إعمار سورية إلا في حال اتخاذ خطوات حثيثة ضمن عملية انتقال سياسية شاملة وحقيقية تشمل الجميع، في إطار القرار 2254 (2015) وعملية جنيف.

وندعو جميع أطراف النزاع إلى تيسير التوصل لحل سياسي ذي مصداقية ومستدام وشامل للجميع يستند إلى التنفيذ الكامل والشامل للقرار 2254 (2015)، فهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام في سورية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم مكتب المبعوث الخاص فيما يبذله من جهود للتوصل إلى حل سياسي شامل للجميع.

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد كورنيادي كوبا

تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (المرفق 1)، وعمان باسم منظمة التعاون الإسلامي (المرفق 18).

ولا تزال إندونيسيا تشعر بالقلق إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة التي لا تزال في تدهور. ونشجب استمرار ارتكاب السلطة القائمة بالاحتلال للانتهاكات، بما في ذلك الاحتلال غير القانوني والتوسع الاستيطاني وأعمال القمع والعنف والتشريد القسري. ويذكر استمرار هذه الأعمال غير القانونية بلا هوادة، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة العديدة، هذا الجهاز بأنه بحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للاضطلاع بولايته من خلال كفالة السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجددا ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نواصل السعي إلى إيجاد حل عادل ودائم لهذه المسألة. ويجب أيضا أن نظل ملتزمين ومتحدين في جهودنا الرامية لردع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية وإنهاء الاحتلال في فلسطين ومحاسبة إسرائيل على انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين. وتؤكد إندونيسيا من جديد دعمها القاطع لإيجاد حل عادل وشامل يشمل الجميع للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال حل الدولتين، على أساس قرارات الأمم المتحدة والمعايير المتفق عليها دوليا، تكون فيه القدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن أن يضع حدا لأعمال إسرائيل غير القانونية وأن يسائلها. فقد أدت الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة إلى تفاقم انعدام الأمن ووقوع خسائر في الأرواح وقوضت آفاق السلام العادل. ولا بد لهذا أن يتوقف. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يكفل حماية الشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، ومن أجل التصدي للشعور الحالي بالإفلات من العقاب، من الأهمية بمكان محاسبة إسرائيل على انتهاكات العديدة. ونشدد على أهمية ضمان وفاء إسرائيل بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي.

ثالثا، من الضروري تقديم الإغاثة الإنسانية إلى فلسطين. ويساورنا القلق من أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تقدم إغاثة إنسانية تمس الحاجة إليها للاجئين الفلسطينيين، لا تزال تواجه نقصا في التمويل. فيجب على المجتمع الدولي أن يعيد التزامه بضمان التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به لتمكين الوكالة من الوفاء بولايتها بفعالية. كما ندعو إسرائيل إلى الرفع الكامل للحصار المفروض على غزة الذي أسفر عن مأساة إنسانية ومعاناة للشعب الفلسطيني.

وأخيرا، تود إندونيسيا أن تعيد التأكيد على أننا ما زلنا ملتزمين تجاه شعب فلسطين ودولته. ونحن على استعداد لدعم الشعب الفلسطيني وكل الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم.

المرفق 11

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

إن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة تبعث على القلق وتظل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. فلا يزال شعب فلسطين يعاني من أهوال احتلال وحشي دام أكثر من سبعة عقود.

وقد كثفت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سياساتها وممارساتها العدوانية المدمرة ضد الشعب الفلسطيني، مما أدى إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

وواصل النظام الإسرائيلي في نفس الوقت تدنيس الأضرحة الدينية والأماكن الإسلامية المقدسة. فمن الأمثلة الرئيسية على هذا العدوان المسجد الأقصى، الذي كان هدفا لهجمات واستفزازات وغارات يومية متكررة من قبل المستوطنين الإسرائيليين، بهدف الإسراع بتنفيذ خطة إسرائيل غير القانونية - التقسيم الزمني والمادي لهذا الحرم المقدس.

ولا يقل عن ذلك أهمية أن الحالة الإنسانية في قطاع غزة لا تزال مزرية. فقد دمر الحصار اقتصاد غزة وتسبب في خراب واسع النطاق وقطع معظم الناس إلى حد كبير عن العالم الخارجي. إن استمرار الحصار القاسي على غزة عقاب جماعي لبشر أبرياء. إنه يشكل جريمة ضد الإنسانية وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. إنه عمل عدواني ووحشي ينتهك جميع القوانين والقواعد الدولية.

كما يواصل النظام الإسرائيلي ممارساته العدوانية والمزعزعة للاستقرار في المنطقة بانتهاك سيادة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية، بما فيها سورية، والتهديد علنا باستخدام القوة ضد سيادة دول أعضاء في الأمم المتحدة.

ومن المؤسف للغاية أن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من الاضطلاع بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية.

إن عدم اتخاذ إجراء ضد انتهاك القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة شجع النظام الإسرائيلي على مواصلة جرائمه البشعة ضد شعب فلسطين المضطهد.

ونحن نناشد المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد فوري لاحتلال إسرائيل لفلسطين وللهجمات المتكررة على الشعب الفلسطيني وللحصار القاسي على غزة، حيث يعاني الناس في ظل ظروف معيشية مأساوية لا إنسانية.

ويجب محاسبة النظام الإسرائيلي على انتهاكاته للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب ألا تمر هذه الجرائم من دون عقاب. فلا يمكن تسوية الأزمة الفلسطينية ما لم يتم الاعتراف اعترافا كاملا بحقوق شعب فلسطين المحتلة غير القابلة للتصرف واستعادتها والحفاظ عليها.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن الحل الوحيد الممكن لإعمال الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ولا سيما حقه في تقرير المصير، هو إجراء استفتاء وطني يتفق مع الحقائق التاريخية ومبادئ القانون الدولي، بمشاركة كامل الشعب الفلسطيني، بمن في ذلك المسلمون والمسيحيون واليهود وذريتهم. فذلك الاستفتاء يشكل أساسا متينا لتسوية قضية فلسطين واستعادة سيادتها وإنهاء الاحتلال.

وأخيراً، نرفض تماماً وندين بشدة الاتهامات والافتراءات غير المؤسسة التي وجهها إلى بلدي في هذه الجلسة (انظر S/PV.8883) ممثل النظام الإسرائيلي، الذي يوجه بانتظام ادعاءات لا أساس لها ضد إيران. ومرة أخرى حاول ممثل النظام الإسرائيلي اليوم أن يدعي أنه ضحية ويصرف انتباه المجتمع الدولي عن الفظائع التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

فاتهامات إسرائيل بشأن برنامج إيران النووي السلمي، الذي تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من طبيعته السلمية في مناسبات عديدة، اتهامات سخيفة تماماً وغير ذات صلة ولا أساس لها من الصحة. ومن الواضح أن هدف النظام الإسرائيلي هو التغطية على الخطر الذي تشكله أسلحته النووية على المنطقة وما وراءها. ولإزالة ذلك التهديد، يجب على المجتمع الدولي أن يجبر هذا النظام على التخلي عن الأسلحة النووية وينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويضع جميع أنشطته ومرافقه النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد أساء ممثل هذا النظام الإرهابي استخدام هذا المنبر، الذي تتمثل مسؤوليته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين، وهدد صراحة باستخدام القوة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة. ويشكل هذا التهديد غير القانوني انتهاكا جسيما للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفقرة 4 من المادة 2، ولذلك يجب أن يشجبه مجلس الأمن ويدينه.

إن جمهورية إيران الإسلامية تحتفظ بحقها الأصلي بموجب القانون الدولي في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية نفسها والدفاع عنها.

المرفق 12

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيمييرو

بادئ ذي بدء، أعيد تأكيد التزام اليابان بدعم حل الدولتين استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً.

لقد زار وزير خارجية اليابان، موتيجي، فلسطين وإسرائيل في آب/أغسطس للبرهنة على التزامنا الثابت بهذه القضية، حتى في ظل استمرار أزمة مرض فيروس كورونا. وحث الجانبين كليهما، خلال اجتماعيه مع نظيريه، على اتخاذ إجراءات ملموسة لتخفيف التوتر واستعادة الثقة، مع تأكيده على أهمية تحسين الحالة بالوسائل السلمية.

لقد قل التوتر في غزة منذ إعلان وقف إطلاق النار. ولا تزال الجهود الإنسانية وجهود إعادة الإعمار جارية، بدعم لوجستي ومالي من البلدان المجاورة والجهات المانحة. وعلى الرغم من أن الاحتياجات الإنسانية لم تلب بعد، فإن اليابان تقدر استمرار وقف إطلاق النار وأن ثمة تطورات إيجابية مثل زيادة سهولة إيصال السلع الإنسانية وحركة الناس. والجهود التي تبذلها مصر وغيرها لتيسير المحادثات بين فلسطين وإسرائيل وبين الأطراف في فلسطين، فضلاً عن الاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت مؤخراً بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، كلها جهود مشجعة.

ومن ناحية أخرى، لا تزال الحالة في الميدان تبعث على القلق. فلا تزال الأنشطة الاستيطانية وتدمير المنازل وطرد السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين من مساكنهم في الضفة الغربية، فضلاً عن أعمال العنف في المظاهرات، مستمرة. إن هذه الأعمال تعرض الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين الأطراف للخطر ويمكن أن تؤدي إلى إعادة التصعيد. وتدعو اليابان جميع الأطراف إلى وقف جميع الأنشطة التي يمكن أن تعوق التقدم نحو تحقيق حل الدولتين وتعيد التأكيد على أن هذا الحل لا يمكن أن يتحقق عن طريق العنف، بل فقط عن طريق المفاوضات والثقة المتبادلة.

واليابان ملتزمة بمواصلة دعم شعب فلسطين ما دامت التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية قائمة في فلسطين، ولا سيما في غزة. وقد قدمت اليابان معونة في شكل منحة قدرها 23 مليون دولار إلى فلسطين منذ حزيران/يونيه، فضلاً عن 40,9 مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هذا العام. وتشكر اليابان الولايات المتحدة على استئناف العمل بصورة كاملة مع فلسطين ودعمها لها، بما في ذلك مساهمتها المالية الضخمة في الأونروا. وتعتزم اليابان هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها لعمل الأونروا في الميدان، بما في ذلك ما بذلته من جهوده على مدى أجيال في قطاع التعليم. وتشجع اليابان المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة، على توفير التمويل للوكالة.

وعلاوة على ذلك، أخذت اليابان زمام المبادرة في مبادرتين هامتين هما ممر السلام والازدهار ومؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين، وذلك بهدف دعم الحوار السياسي فيما بين الأطراف المعنية، وجهود بناء الدولة الفلسطينية، وبناء الثقة بين الجانبين.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تصميم اليابان على ألا تدخر جهداً لتحقيق حل الدولتين.

بيان البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأن أعرب لكم عن فائق تقديرنا للدور الهام الذي تقومون به لتمكين المجلس من الاضطلاع بدوره في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس،

إن عملية السلام اليوم تقف أمام خيارين، فإما السلام العادل الذي يُفضي إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفق حل الدولتين، أو استمرار الصراع الذي تعمقه الانتهاكات المتواصلة لحقوق الشعب الفلسطيني والخطوات غير الشرعية التي تقوض كل فرص تحقيق السلام.

وقد أكدت القمة الثلاثية الأردنية المصرية الفلسطينية، التي جمعت جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس الفلسطيني محمود عباس، يوم الخميس 2 أيلول/سبتمبر 2021 بالعاصمة المصرية القاهرة، رفض الإجراءات الإسرائيلية للشرعية التي تقوض حل الدولتين وتهدد فرص تحقيق السلام في المنطقة بما فيها بناء المستوطنات وتوسعيتها في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم، وشددت في هذا السياق على ضرورة احترام حق أهالي الشيخ جراح في بيوتهم.

السيد الرئيس،

إن استمرار الخروقات الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، هو تهديد للأمن والسلم الدوليين كما تجلّى بشكل واضح في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو الماضيين حيث أدت الانتهاكات الإسرائيلية إلى حلقة العنف والدمار والحرب الإسرائيلية على غزة. ويُعتبر الأردن أن ممارسات قوات الاحتلال واقتحامات المستوطنين والمتطرفين للمسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف وعرقلة عمل إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية في الحرم الشريف ومحاولات فرض أمر واقع جديد هي انتهاكات إسرائيلية لالتزاماتها كقوة احتلال بموجب القانون الدولي الإنساني ولا بُد لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته بوقف هذه الانتهاكات وإلزامها باحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك القرار رقم 478 (1980).

وُشدد على أن المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، بكامل مساحته وباحاته البالغة 144 ألف متر مربع، هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة كافة شؤون الحرم وتنظيم الدخول والخروج منه.

ونؤكد أن المملكة وانطلاقاً من الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس التي يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني ستواصل دورها وجهودها لحماية ورعاية المقدسات والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها.

السيد الرئيس،

ونشير هنا إلى أهمية مواصلة الجهود لتثبيت وقف إطلاق النار في قطاع غزة والبناء عليه من أجل تحقيق التهدئة الشاملة والمستدامة، فضلاً عن الجهود ذات الصلة بإعادة الإعمار في قطاع غزة وتوفير الدعم التنموي لسائر الأراضي الفلسطينية. وندعو المجتمع الدولي لبذل جهوده لتخفيف الأزمة الإنسانية في القطاع، من خلال المشاركة في جهود الإعمار والضغط على إسرائيل لإنهاء حصارها غير القانوني والتجارب مع الاحتياجات الأساسية والإنسانية لأهل القطاع، اتساقاً مع مسؤولياتها وفقاً للقانون الدولي كقوة احتلال في القطاع.

السيد الرئيس،

يعكف الأردن والسويد على التحضير لعقد مؤتمر دولي حول الأونروا خلال الشهر القادم، وذلك استمراراً لجهودهما في حشد الدعم السياسي لها وترجمته عملياً إلى دعم مالي مستدام وقابل للتوقع لتمكين الوكالة من تنفيذ ولايتها التي أناطتها بها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لا بد من استمرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم خدماتها وفق تكليفها الأممي إلى حين التوصل لحل عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين يضمن حقهم في العودة والتعويض وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة القرار 194 (د-3)، وفي سياق حل شامل ينهي الاحتلال ويفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران/يونيه عام 1967 وعلى أساس حل الدولتين ووفقاً لمبادئ القانون الدولي.

السيد الرئيس،

إن تحقيق السلام هو همنا الرئيسي في المنطقة، لأننا ندرك، كما ينبغي أن يفعل الآخرون، أن عدم الاستقرار حيثما يحط رحاله هو تهديد للأمن في كل مكان.

بيان البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود في مستهل كلمتي أن أتقدم بالتهنئة لكم ولوفد كينيا الدائم على نجاح إدارتكم لأعمال مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، متمنين لكم كل التوفيق فيما تبقى من اجتماعات لهذا الشهر. كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيد/تور فينيسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة للمجلس (انظر S/PV.8883)، مجددين دعمنا له ولكافة المساعي والجهود المبذولة من أجل تهدئة الأوضاع واستعادة الاستقرار في المنطقة.

يعقد مجلس الأمن جلسته المفتوحة ربع السنوية اليوم تحت بند "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، في ظل استمرار التحديات الجسيمة التي يواجهها العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. وتأتي جائحة كوفيد-19 على رأس تلك التحديات والتي تسببت في فقدان أرواح أكثر من 4,7 مليون نسمة بالإضافة إلى تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي والانهيار الاقتصادي الحاد. ومع الأسف، تستغل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، انشغال المجتمع الدولي في تلك المعركة المصيرية، لتستمر في سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني دون هوادة ولتواصل تذكيرنا بأنها لم تتراجع عن خطط الضم لمزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

إن تلك السياسات والممارسات الإسرائيلية تؤكد مرة أخرى أن ما تسعى إليه إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، هو تكريس الاحتلال عبر مواصلة أنشطتها وسياساتها غير القانونية في توسيع وبناء وإقامة الآلاف من الوحدات الاستيطانية وضم الأراضي في انتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن ولا سيما القرار 2334 (2016). فقد أكدت العديد من التقارير على استمرار تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية نتيجة لأمر عدة من بينها ارتفاع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، حيث أعلنت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، قبل عدة أيام، عن قرارها باستئناف خططها لبناء 10 000 وحدة سكنية غير قانونية للمستوطنين في إحدى المناطق شمال القدس المحتلة، بالإضافة إلى هدم المنازل الفلسطينية في سلوان.

ومما يزيد من قلقنا أيضا مواصلة أعمال العنف التي يرتكها المستوطنون الإسرائيليون والقوات الأمنية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، حيث أطلقت القوات الأمنية الإسرائيلية النار على ما لا يقل عن 60 فلسطينيا مما أدى إلى مقتلهم في الضفة الغربية المحتلة، بالإضافة إلى مقتل أكثر من 260 فلسطينيا، من بينهم 66 طفلا و 41 سيدة في غزة حتى الآن هذا العام. إن هذه الأفعال ما هي إلا جرائم حرب جديدة تضاف إلى السجل الإسرائيلي الحافل بالجرائم العنيفة بحق الشعب الفلسطيني والانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان ولميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. فإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تهدف بسياساتها وأد أي فرصة وأمل أمام الفلسطينيين لإقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة وقابلة للحياة والاستمرار وذات سيادة مستقلة.

إن تلك الممارسات الإسرائيلية باتت تتطلب منا، أكثر من أي وقت مضى، تفعيل الآليات الدولية والسياسية والقانونية، لضمان مساءلة إسرائيل ومحاسبتها عن انتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني، المصانة بموجب القوانين الدولية، لوقف حملات الاعتقالات التعسفية، وهدم المباني الفلسطينية وتدمير

الممتلكات والاستيلاء عليها، والتهجير القسري للمدنيين، وسقوط الضحايا منهم بسبب جرائم المستوطنين، ناهيك عن الحصار المفروض على غزة والاعتداءات المتكررة على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

تدرك إسرائيل والعالم أجمع أن القضية الفلسطينية كانت ولا تزال تشغل المكانة المركزية والمحورية في عالمنا العربي والإسلامي. وسيظل التوتر وعدم الاستقرار سائدين في منطقتنا ما لم ينل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه السياسية المشروعة وتتوقف إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن ممارساتها وانتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني، المتمثلة في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي واستمرار فرض الحصار على غزة وتدنيس حرمة الأماكن المقدسة، مؤكدين على أهمية مواصلة بذل الجهود من أجل إعادة إطلاق المفاوضات ضمن جدول زمني محدد للوصول إلى السلام العادل والشامل وفق مرجعيات العملية السلمية وقرارات الشرعية الدولية ومبادرات السلام العربية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ما قبل 4 حزيران/يونيه 1967، وعودة اللاجئين، مشددين في الوقت نفسه على الدور التاريخي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عبر تقديمها المساعدات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، ومؤكدين في الوقت نفسه على أهمية استمرار تقديم الدعم لأعمالها، حيث تبرعت دولة الكويت قبل أيام، من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، بمبلغ 21,5 مليون دولار لضمان عدم انقطاع تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تقدمها الأونروا لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مناطق عملياتها وانطلاقاً من موقفنا الثابت في مساندة ودعم القضية الفلسطينية.

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدلي

أود أن أشكر الرئيس على رئاسته النشطة والفعالة هذا الشهر وعلى إبرازه للمسائل التي تستحق اهتمام مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال تسيطر على المجلس والعالم بأسره بسبب النزاعات التي طال أمدها والاحتلال الدائم والأزمات الإنسانية التي نتجت عن هذه الظروف المؤسفة. ولا يزال الطريق إلى السلام مسدودا في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، دون تحرك يلوح في الأفق قد يجلب الأمل في السلام لملايين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. إن الحالة على أرض الواقع تزداد سوءا، مما يزيد من صعوبة تنفيذ هدف حل الدولتين يوما بعد يوم.

والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية تتسارع وتقتلع الفلسطينيين من أراضيهم لبناء مستوطنات جديدة أو توسيع مستوطنات قائمة. هذا هو الواقع اليومي المعذب للفلسطينيين. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، وافقت السلطات الإسرائيلية على خطة بناء جديدة في مستوطنة غير قانونية في القدس. في الواقع أن ثلاث خطط بناء جديدة لمستوطنات جديدة أو قائمة في القدس وحولها قد صُممت لفصل القرى الفلسطينية عن القدس وقطع جميع روابطها المادية بالمدينة المقدسة، مع ربط المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بالقدس. وهذه السياسة ستجعل أي أمل في إقامة دولة فلسطينية مستحيلا، ما دام كل يوم يمر دون تسوية سلمية. إن التسوية الشاملة والعادلة القائمة على القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 2334 (2016)، في جملة أمور، هي وحدها التي يمكن أن تشكل أساسا لتسوية سياسية تمنح الفلسطينيين حقوقهم السياسية الواجبة وتقرير مصيرهم.

وغياب هذه التسوية سيطيل أمد المعاناة اليومية للفلسطينيين الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما مصادرة الأراضي وهدم المنازل وأعمال العنف ضد الفلسطينيين وسجن الملايين في غزة. هذا بالإضافة إلى العنف والمضايقات التي يتعرض لها الفلسطينيون من جانب المستوطنين. وخلال موسم حصاد الزيتون، يتعرض القرويون الفلسطينيون لهجمات المستوطنين الذين يقتلون الأشجار ويدمرون محاصيلهم ويعتدون عليهم جسديا. إن غياب أفق للسلام أو الأمل في إنهاء الاحتلال سيعرقل أي أفق للسلام للشعب الفلسطيني والمنطقة ككل.

يرحب لبنان بتصميم إدارة الولايات المتحدة على المضي قدما في فتح قنصلية في القدس وتعميق العلاقات الأمريكية مع الفلسطينيين في سياق العمل من أجل حل الدولتين، كما أكد وزير الخارجية أنتوني بلينكن الأسبوع الماضي. وهذا سيعطي الفلسطينيين الأمل في مستقبل أفضل في دولتهم المستقلة.

وقد حذر فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مؤخرا من أن الوكالة معرضة لخطر الانهيار إذا لم يتم تأمين التمويل في الأسابيع المقبلة. وهي تقتقر حاليا إلى الأموال اللازمة للعمل في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر المقبلين. إن دور الأونروا الحيوي بالنسبة لملايين اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في لبنان، لا ينازع. وقد أكدنا دائما على أهمية ضمان تمويل يمكن التنبؤ به للوكالة من خلال تقديم مساهمات مستدامة ومتعددة السنوات. وفي هذا الصدد، فإن الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي برئاسة الأردن والسويد في تشرين

الثاني/نوفمبر 2021 دعماً للأونروا خطوة بالغة الأهمية. كما أن عودة الولايات المتحدة هذا العام كشريك ومانح للأونروا هي أيضاً خطوة إيجابية إلى الأمام.

لدى لبنان حكومة جديدة ويحاول وضع العمليات السياسية والمالية والاقتصادية للانتعاش على المسار الصحيح بعد أكثر من عام من الجمود السياسي والأزمة المالية المنهكة. وهناك فريق من صندوق النقد الدولي في بيروت يجري محادثات مع السلطات اللبنانية حول كيفية المضي قدماً في إصلاح الشؤون المالية في لبنان بمساعدة المجتمع الدولي. وتجرى أيضاً مناقشات بشأن كيفية حل المشاكل المعلقة فيما يتعلق بالطاقة والكهرباء والإمدادات. إن الموافقة في الشهر الماضي على خارطة طريق تشمل لبنان ومصر والأردن وسوريا لتزويد بلدي بالغاز الطبيعي هي تطور إيجابي سيساعد على تخفيف النقص في الطاقة الذي أثر بشدة على حياة الناس في لبنان.

هناك تصميم على إخراج لبنان من أزيمته غير المسبوقة وإعادته إلى مسار الانتعاش المستدام. ولن يكون الأمر سهلاً، ولكن بمساعدة المجتمع الدولي والأصدقاء، يمكن للبنان أن يستعيد صحته السياسية والمالية وأن يصبح مرة أخرى نقطة جذب في المنطقة.

ثمة حدث مؤسف وقع في الأسبوع الماضي في بيروت شمل إطلاق النار على مظاهرة أسفر عن مقتل خمسة متظاهرين وإصابة آخرين. ويحاول البلد احتواء تداعيات هذا الحادث والتحرك نحو الوحدة والمصالحة. وهناك إجماع في لبنان على أنه لا ينبغي أبداً العودة إلى الاقتتال الطائفي وأن جميع الخلافات السياسية ينبغي أن تحل من خلال الحوار. ونأمل أن تتحقق المطالب السياسية المشروعة للشعب من خلال تنفيذ الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها، ومن خلال عملية ديمقراطية وشفافة تؤدي إلى الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته. وهناك اتفاق أيضاً على ضرورة حل الخلافات حول المسائل القضائية من خلال عملية يقرها الدستور لضمان استقلال القضاء، كما أكد رئيس الوزراء نجيب عزمي ميقاتي هذا الأسبوع. ومهد ذلك الطريق أمام القضاء لإيجاد حل لمسألة قضائية مثيرة للجدل تتعلق بتفجير الميناء.

لقد تعلم الشعب اللبناني من سنوات من الحروب أن الحوار يعد أقصر الطرق وأكثرها فعالية لحل المشاكل والعيش معاً في سلام وأمن. وسيواصل القيام بذلك على الرغم من الصعوبات الحالية.

يرحب لبنان باعتماد القرار 2591 (2021) بالإجماع في 30 آب/أغسطس، الذي مدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة سنة واحدة دون تغيير. ويشكر لبنان جميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم الإجماعي القيم لهذا القرار الذي يوفر المساعدة للجيش اللبناني.

ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على دور القوة المؤقتة في تحقيق الاستقرار في جنوب لبنان والمنطقة. ونؤكد من جديد دعمنا لقيادة القوة وموظفيها ولآلاف النساء والرجال من حفظة السلام العاملين في البعثة من أكثر من 40 بلداً. ونحن ممتنون لجميع البلدان المساهمة بقوات. ونعرب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب غانا، ولا سيما أسرة الرقيب سيكير مانسفيلد الذي توفي أثناء قيامه بواجبه المشرف في خدمة السلام ضمن أفراد القوة المؤقتة هذا الأسبوع.

لا يزال التعاون بين القوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية قوياً وفعالاً. ولا يزال لبنان ملتزماً بتنفيذ القرار 1701 (2006) برمته ولا يزال يدين الانتهاكات الإسرائيلية اليومية للسيادة اللبنانية جواً وبراً.

بيان الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، سيد محمد هاسرين عبيد

أشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم. تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل عمان باسم منظمة التعاون الإسلامي (المرفق 18) وممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (المرفق 1). وأود التأكيد على عدة نقاط إضافية بصفتي الوطنية.

لقد سمعنا مرارا وتكرارا عن تأييد المجتمع الدولي لحل الدولتين. ولكن من المؤسف أنه ما زال يُمنع قيام الدولة الفلسطينية بما في ذلك حقها في الاحتفاظ بمركز العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

ويجب أن نذكر أنفسنا بأنه على الرغم من عدم وجود حرب على نطاق واسع لا يزال الفلسطينيون يعيشون تحت احتلال وحشي وفي ظل حصار قمعي ويحرمون من ممارسة حقوقهم الأساسية بينما يستمر توسيع المستوطنات غير القانونية.

إن المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية بموجب القانون الدولي. ويرقى القمع الإسرائيلي المنظم للفلسطينيين وسياساتها التمييزية إلى مستوى جرائم الفصل العنصري. ولا يمكن للمرء أن يدافع عن حقوق الإنسان ويدين المظالم الأخرى بينما يتجاهل في الوقت نفسه الفظائع الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. ويجب على مجلس الأمن ألا يغض الطرف عن ذلك. وقد حان وقت المساءلة.

كما تكرر ماليزيا دعوتها إلى مجلس الأمن لإعادة النظر في التوصية الواردة في تقرير الأمين العام لعام 2018، [A/ES-10/794](#) بشأن نشر قوات مسلحة أو مراقبين غير مسلحين بتقويض من الأمم المتحدة بغية تحسين حماية الفلسطينيين.

ويجب أن تؤخذ دعوة الرئيس عباس لإسرائيل لإنهاء احتلالها في غضون عام خلال المناقشة العامة الأخيرة (انظر [A/76/PV.12](#) و [A/76/332/Add.7](#) المرفق الثالث) على محمل الجد. ومن الملح أكثر من أي وقت مضى أن يهيئ مجلس الأمن، وخاصة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط الظروف اللازمة لمبادرات السلام بين الأطراف المعنية واستئنافها. ويجب ألا نعول على الوضع الراهن إذ لا يوجد ضمان لعدم تكرار أعمال إراقة الدماء مرة أخرى.

ولن تتخلى ماليزيا عن التزامها بدعم الشعب الفلسطيني في أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. إن موقفنا واضح - فالتسوية السياسية على أساس التفاوض والتي تحقق حلا يقوم على وجود دولتين هي وحدها التي تؤدي إلى إحلال السلام المستدام استنادا إلى المعايير المتفق عليها دوليا والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وإذ تدعو ماليزيا إلى حل سياسي وسلمي عاجل للنزاع، فإنها تدعو المجتمع الدولي أيضا إلى دعم الجهود الإنسانية الرامية إلى تخفيف حالة الشعب الفلسطيني بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 تعهدت ماليزيا بتقديم مليون دولار كمساهمة طويلة الأجل للأونروا دعما لتمويلها بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها. وبالإضافة إلى ذلك، أعلننا أيضا عن مساهمة ثنائية إضافية تبلغ قيمتها 5 ملايين رينجيت ماليزي لإعادة بناء عيادة في غزة.

بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

بداية، أود أن أشكر كينيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر.

وبهذه المناسبة تؤكد المملكة المغربية موقفها إزاء قضية فلسطين، استنادا إلى حل الدولتين عن طريق إقامة دولة فلسطينية داخل حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن تمسكها بالمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي باعتبارها السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية نهائية ودائمة وشاملة لهذا النزاع.

وبصفته رئيسا للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، يولي جلالة الملك محمد السادس اهتماما كبيرا بقضية فلسطين. وما زال يصر بشدة على ضرورة الحفاظ على المركز الخاص لمدينة القدس الشريف واحترام حرية ممارسة الشعائر الدينية لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، فضلا عن الجانب الإسلامي للقدس الشريف والمسجد الأقصى.

وأود أن أذكر بوثيقة نداء القدس، التي وقعها جلالة الملك محمد السادس وقدااسة البابا فرانسيس خلال زيارته إلى المغرب في آذار/مارس 2019 والتي تهدف إلى تعزيز وترسيخ الطابع الخاص المتعدد الأديان للمدينة المقدسة وبعدها الروحي وهويتها الخاصة.

يكرر المغرب دعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وولايتها. فالوكالة تضطلع بدور هام في دعم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية لـ 7,5 ملايين لاجئ فلسطيني ولا تزال تقوم بذلك، لا سيما في ظل الظروف الصعبة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا.

وتواصل وكالة بيت مال القدس الشريف، وهي الذراع التنفيذي للجنة القدس، من جانبها دعم خطط ومشاريع التنمية في فلسطين والمدينة المقدسة بهدف تعزيز التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني. وفي آب/أغسطس 2021 افتتحت السلطات في قطاع غزة مستشفى القدس التخصصي الذي مولته المملكة المغربية بشكل رئيسي. ويحتوي المستشفى على 102 سرير والعديد من الأجنحة المتخصصة، بما في ذلك وحدة العناية المركزة التي تضم 10 أسرة وقسم أمراض النساء والتوليد.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن المملكة المغربية تضع القضية الفلسطينية على رأس أولوياتها وما تزال مخلصه في تمسكها بتحقيق حل الدولتين حيث تعيش فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

بيان البعثة الدائمة لعمان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أقدم هذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفتي نائب رئيس المجموعة.

تعقد هذه الجلسة في وقت تتدهور فيه الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل كبير. في الواقع، فإن إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، ما فتئت تصعد انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني مما يؤدي إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك بين الأطفال، وانتهاكات للأضرحة الدينية والمقدسات الإسلامية وفي مقدمتها المسجد الأقصى الذي كان باستمرار هدفا لهجمات واستفزازات وغارات يومية من جانب المستوطنين الإسرائيليين، في محاولة للتعجيل بتنفيذ خطة إسرائيل غير القانونية لتقسيم هذا المزار المقدس زمنيا ومكانيا.

وعلاوة على ذلك، شهدنا بذهول تدنيس إسرائيل مؤخراً للمقابر الإسلامية، بما في ذلك مقبرة مأمّن الله/ماميلا واليوسفية في القدس، وافتتاح ما يسمى بمتحف التسامح في أجزاء من مقبرة مأمّن الله/ماميلا، ونش قبور المسلمين التي يزيد عمرها على 1 000 سنة. إن مثل هذه الممارسات الشنيعة ضد الأماكن المقدسة تجرح مشاعر مئات الملايين من المسلمين في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن تترتب على هذه الأعمال أيضاً عواقب بعيدة المدى ومدمرة تزيد من التعقيد في الأفق وتحول القدس إلى عاصمة للكرهية والتعصب والعنف بدلاً من أن تكون منارة للتسامح والسلام والتعايش المتناغم كما يجب أن تكون.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد مسؤولية المجتمع الدولي عن إنهاء هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية، وتوفير الحماية للقدس ومواطنيها والأماكن المقدسة، والحفاظ على وضعها التاريخي والقانوني. وهناك العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الصدد، بما في ذلك القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، ويجب التمسك بها وتنفيذها.

وقد لفتت منظمة المؤتمر الإسلامي انتباه المجتمع الدولي مراراً وتكراراً إلى تسريع سياسات إسرائيل غير القانونية لبناء المستوطنات، فضلاً عن الاستيلاء على منازل الفلسطينيين ومبانيهم وهدمها. ومن بين أمور أخرى، فإن الخطة الإسرائيلية غير القانونية الأخيرة لبناء 10 000 وحدة استيطانية في موقع مطار قلنديا، شمال القدس الشرقية المحتلة، هي عمل غير قانوني آخر يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ويمكن أن يقوّض السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية وقابليتها للاستمرار ووحدة أراضيها، ويقوّض بالتالي إمكانية حل الدولتين بناء على حدود ما قبل عام 1967.

وفي هذا الصدد، بات من الضروري التذكير بالقرار 2334 (2016)، الذي يكرر المجلس من خلاله، في جملة أمور، التأكيد بشكل قاطع في الفقرة 2 على

”مطالبته إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً“.

وندعو هذه الهيئة الدولية إلى كفالة الامتثال الكامل من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وإذ نعترف مع التقدير بالجهود الجريئة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة البالغ عددهم 5,8 ملايين لاجئ، فإننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء حالات العجز المالي المتكررة التي تؤثر حتماً على خدمات الأونروا وتخاطر بانقطاع الخدمات، مما ستكون له عواقب وخيمة على مجتمع اللاجئين والبلدان المضيفة والمنطقة بأسرها. ونحن واثقون بأن التضامن والعمل المشترك لتعبئة الموارد سيسهمان في الحد من الصعوبات التي تواجهها الوكالة، وكفالة قدرتها على الوفاء بولايتها والمساعدة في تخفيف المصاعب التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون.

إن عدم اتخاذ هذه الهيئة أي إجراء جدي سياسي وقانوني لإنفاذ قراراتها الدائمة التي تهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عقود ليس مقبولاً ولا مستداماً، وهو يتناقض مع واجبات المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولا شك في أن هذا الموقف السلبي سيطيل أمد الظلم التاريخي، ويعمق المأزق السياسي في عملية السلام، ويفاقم المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني، ويسهم في زعزعة الاستقرار في منطقة هشة أصلاً.

وفي هذا الصدد، تحت مظلة المؤتمر الإسلامي هذه الهيئة الدولية على المساعدة في استعادة الأمل والثقة بالسلام في المنطقة. كما تجدد مظلة المؤتمر الإسلامي دعوتها لجميع الأطراف لمواءمة سياساتها ومواقفها وجهودها مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. وبالمثل، نعرب عن أملها في أن يشارك المجتمع الدولي في جهود مجدية من أجل إحياء عملية السلام، بغية التوصل إلى حل عادل وشامل يستند إلى المعايير المتفق عليها دولياً، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم مظلة المؤتمر الإسلامي للشعب الفلسطيني وتضامنه معه في كفاحه من أجل تحقيق حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

بيان البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

ترحب باكستان بعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ويكشف التقرير التاسع عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار 2334 (2016)، الذي يغطي الفترة من 12 حزيران/يونيه إلى 27 أيلول/سبتمبر، أن العنف بين إسرائيل والفلسطينيين قد تواصل، بل وتساعد في كثير من الأحيان. فقد قتل 27 فلسطينياً، بينهم امرأتان وخمسة أطفال، وجرح 814 4 شخصاً، بينهم 10 نساء و 530 طفلاً. كما استمرت عمليات هدم الممتلكات الفلسطينية والاستيلاء عليها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وتشكل تلك الأعمال إضافة مزعجة للعدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى المبارك في أيار/مايو الماضي، ما أشعل التوترات وتسبب في اندلاع أخطر الأعمال العدوانية بين الفلسطينيين وإسرائيل منذ عدة سنوات. إن البيئة الأمنية التي أوجدتها أعمال العدوان الإسرائيلية المستمرة تتسم بالتقلب الشديد. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تصعيد آخر للأعمال العدائية في أي وقت.

ويبدو أن دولاً وكيانات عديدة فقدت الأمل في تسوية عادلة وسلمية للنزاع. ومع ذلك، فمن الحيوي ألا تغيب عن بالنا الأبعاد القانونية والسياسية والأخلاقية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

أولاً، اعتقد أنه لا يوجد شك في ذهن أحد بأن أعمال إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل كلها انتهاكات خطيرة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، متمثلة في الاستيلاء على الأراضي والممتلكات لصالح المستوطنات الإسرائيلية، والعنف ضد الأطفال الفلسطينيين العزل، نساء ورجالاً، وحصار غزة، وتدنيس المسجد الأقصى الشريف.

ثانياً، لا يوجد تكافؤ أخلاقي أو قانوني أو سياسي بين إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، والشعب الفلسطيني المحتل والمضطهد. إن الكفاح الفلسطيني من أجل تقرير المصير وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أمر مشروع؛ والقمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني المحتل غير مشروع. ولا يمكن أيضاً أن يوجد تكافؤ بين جيش إسرائيل وقوات الاحتلال - التي هي من بين الأقوى في العالم - وبين الفلسطينيين غير المسلحين بأكثر من الحجارة وشجاعة التحدي.

ثالثاً، إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لن يجلب السلام إلى الأرض المقدسة. وكما أثبت التاريخ، وعلى الرغم من أن إسرائيل ورعاتها يجردون الفلسطينيين من ممتلكاتهم ويسلبونهم السلطة، فإن كل جيل تالي من الشعب الفلسطيني سيعصر على الحصول على حرياته وحقوقه الأساسية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير. ولا يمكن لإسرائيل أن تبسط سلطتها إلى أجل غير مسمى على أغلبية فلسطينية متحدية. ولن تتسامح شعوب العالمين العربي والإسلامي والأمم المتحدة الأخرى مع هذه النتائج.

رابعاً، إن حل الدولتين، الذي ينطوي على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومتصلة جغرافياً وقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل ضمن حدود معترف بها ومقبولة، يوفر الحل الوحيد للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

والبديل لحل الدولتين هو دولة الفصل العنصري الإسرائيلية، أو الأسوأ من ذلك الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني. ولن يتسامح حتى عالم مضعزع أخلاقياً مثل عالما مع أي من النتيجة. ولن تقبل شعوب العالمين العربي والإسلامي والدول المتحضرة الأخرى أبدا بهذه النتائج. كما لن يقبل بها شعب إسرائيل، في اعتقادي، بذكرياته الباقية عن المحرقة.

ولن يشهد الشرق الأوسط بأكمله والمناطق المتاخمة له سلاماً واستقراراً دائمين بينما يستمر احتلال الشعب الفلسطيني وقمعه - ويستمر بصورة مماثلة الاحتلال والعدوان ضد شعب جامو وكشمير. إن اضطهاد الفلسطينيين والكشميريين وغيرهم من الشعوب المسلمة سبب رئيسي وراء تصاعد التطرف والإرهاب في العقود الأخيرة. وإيجاد حلول عادلة لهذا القمع والظلم شرط أساسي لهزيمة الإرهاب الذي انتشر في الشرق الأوسط وخارجه والقضاء عليه.

ويحدو باكستان أمل صادق في أن تتبنى إسرائيل والفلسطينيون حل الدولتين، حتى في الوقت الذي يتوقع فيه بعض المشككين أنه بعيد المنال بالفعل.

بيان الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني

[الأصل: بالعربية]

نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أقدم بالشكر للسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته وجهوده الحثيثة. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات (انظر S/PV.8883).

تحرص دولة قطر على المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة الفصلية في إطار إيمانها بأهمية المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس الأمن في التصدي للتحديات التي تواجه السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط وفق ولايته. ولا تزال قضية الشرق الأوسط مطروحة على جدول أعمال المجلس على الرغم من نظر المجلس فيها لعقود عديدة.

إن الانتهاكات الإسرائيلية الأخيرة في القدس الشرقية التي اشتملت على اعتداءات متكررة من قبل سلطات القوة القائمة بالاحتلال والمستوطنين على المقدسات الإسلامية والمسيحية، لا سيما الحرم المقدسي الشريف، ومحاولات الاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين وهدمها وتشريدهم منها وضم أراضيهم بغير وجه حق هي جزء من سياسات التهويد والاستيطان غير المشروع، المخالف لقرارات الأمم المتحدة، ومنها قرار مجلس الأمن 2334 (2016). كما أن التصعيد العسكري في قطاع غزة الذي تسبب في إزهاق المئات من الأرواح بمن فيهم الأطفال الأبرياء، وتفاقم الوضع الإنساني المتردي لمليون مدني في القطاع المحاصر يتنافى مع القانون الدولي الإنساني.

وتؤكد دولة قطر على أن الحل النهائي لهذا الوضع لن يتحقق إلا على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وصولاً إلى إنهاء احتلال سائر الأراضي العربية المحتلة والاستيطان في الأرض المحتلة، وحل مشكلة اللاجئين، وتمتع الفلسطينيين بحقوقهم غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفق رؤية حل الدولتين، التي أجمع عليها المجتمع الدولي بوصفها السبيل الوحيد للخروج من هذا النزاع. وفي الوقت الراهن، يجب الحفاظ على وقف إطلاق النار، وكذلك معالجة الوضع الإنساني والاقتصادي للشعب الفلسطيني للتغلب على التحديات التي يواجهها.

لقد سعت دولة قطر لاستعادة الأمن والاستقرار من خلال التحركات الدبلوماسية بالتنسيق مع الأمم المتحدة والدول الشقيقة والصديقة. وإدراكاً لضرورة الحفاظ على الاستقرار وأن معالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية الملحة هو أمر ضروري لتحقيق الاستقرار، فقد بادرت دولة قطر لتعزيز الدعم الإغاثي والإنساني والتنمية الذي دأبت على تقديمه لصالح الشعب الفلسطيني الشقيق، إذ وجه حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر حفظه الله، بتخصيص منحة بقيمة 500 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة. هذا وقد شرعت الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي ببرنامج المساعدة النقدية لتقديم المساعدة لحوالي 100 000 أسرة محتاجة في قطاع غزة بالاستفادة من منحة من دولة قطر بمبلغ 40 مليون دولار على مدى أربعة أشهر. كما ستواصل دولة قطر دعمها لوكالة الأونروا التي نشيد بجهودها الكبيرة ونشدد على أنه لا غنى عن تلك الجهود ما دامت قضية اللاجئين قائمة.

بعد مرور عشر سنوات على الأزمة السورية، فإن دولة قطر لا تزال تؤكد أن إنهاء هذه الأزمة يتطلب الحل السياسي وفقا لإعلان جنيف (S/2012/522، المرفق) وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015) بالكامل، وضمان المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما فيها استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، تواصل دولة قطر تقديم المساعدة الإنسانية للتخفيف من وطأة معاناة الشعب السوري الشقيق، حيث أعلنت هذا العام عن تعهد جديد بمبلغ 100 مليون دولار في مؤتمر بروكسل لدعم مستقبل سوريا والمنطقة.

وبالنسبة لليبيا، فإن دولة قطر تؤكد ضرورة ترسيخ التقدم المحرز في النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية، والمضي في عملية سياسية بقيادة ليبية وبدعم من الأمم المتحدة وصولاً إلى تسوية مستدامة لصالح الشعب الليبي. كما ينبغي تقديم العون لحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة للقيام بواجباتها المتمثلة في توحيد مؤسسات الدولة وعقد الانتخابات بشكل حر ونزيه وشامل في الموعد المحدد لها وتوفير الخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الليبي الشقيق.

وأما بالنسبة لليمن، فإن دولة قطر تؤكد موقفها الثابت الحريص على وحدة اليمن وسلامة أراضيه، وأن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو من خلال التفاوض بين الأطراف اليمنية على أساس مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبخاصة القرار 2216 (2015).

وختاماً، ستواصل دولة قطر سعيها، وفق نهج إيجابي وبناء ومخلص، نحو الغايات التي ينادي بها المجتمع الدولي لوضع حد للأزمات ومواجهة التحديات التي تواجه الاستقرار والسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط وأنحاء العالم.

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته. وتؤكد حكومة بلدي من جديد دعمها الكامل لجهوده الدؤوبة وتقانيه في إحلال السلام في المنطقة.

تعرب جمهورية كوريا عن قلقها العميق إزاء ما ورد في سياق عرض المنسق الخاص مؤخرا للتقرير الذي قدمه الأمين العام عملاً بالقرار 2334 (2016) (انظر S/PV.8869) عن استمرار وقوع أعمال عنف وأعمال عدائية على أساس يومي. ويهولنا أن النساء والشباب وحتى الأطفال كانوا ضحايا للعنف المتكرر. فقد قُتل صبي فلسطيني لأنه كان يرمي حجراً. وأصيب طفل إسرائيلي يبلغ من العمر عاماً بالقرب من البلدة القديمة في القدس. ولا بد أن يتوقف هذا الأمر. وندعو إلى وضع حد فوري للعنف والتحريض ونكرر مناشدتنا لجميع الأطراف المعنية الامتناع عن الأعمال الاستنزائية.

وتؤكد حكومة بلدي أهمية احترام القرار 2334 (2016) والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية ذات الصلة. ونؤمن بقوة، مع بقية المجتمع الدولي، بأن الحوار والتفاوض هما مفتاح التوصل إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين. ولا يمكن أبداً أن يكون العنف، ولا سيما ضد المدنيين، وسيلة لتحقيق السلام. ونعرب عن تأييدنا للجهود الرامية إلى استئناف محادثات السلام، بما في ذلك جهود المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في ذلك الصدد.

وبناء على ذلك، ترحب جمهورية كوريا باستمرار التعاون بين الحكومة الإسرائيلية والقيادة الفلسطينية. ويحيط وفد بلدي علماً بأنه لم يتم تقديم خطط جديدة للإسكان في المستوطنات أو الموافقة عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير للمنسق الخاص.

ويتطلع وفد بلدي إلى توسيع نطاق تدابير بناء الثقة، التي ستتهيئ في نهاية المطاف بيئة مواتية بقدر أكبر للحوار والتعاون. كما أن مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني في عملية بناء الثقة أمر حاسم للمضي قدماً.

وفي الوقت نفسه، يجب تنشيط المصالحة بين الفلسطينيين. ونؤكد من جديد أن الوحدة وتوافق الآراء في صفوف الشعب الفلسطيني أمران حاسمان لتحقيق السلام وإقامة دولة مستقلة وديمقراطية وذات سيادة.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بقلق عميق إزاء الاحتياجات الإنسانية الملحة في غزة والضفة الغربية. وللمساعدة في التصدي لهذا التحدي، قدمت جمهورية كوريا حتى الآن 1,7 مليون دولار إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وصندوق التمويل الجماعي للطوارئ للأراضي الفلسطينية المحتلة التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويؤكد وفد بلدي من جديد دعمه القوي للجهود التي تبذلها الأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتحسين الحالة الإنسانية في فلسطين وندعو جميع الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بالكامل ودون عوائق واحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

نود أن نغتتم هذه الفرصة للترحيب بإجراء الانتخابات البرلمانية، التي تمثل خطوة مجدية نحو تحقيق المزيد من الاستقرار والتنمية، في العراق دون وقوع حوادث أمنية كبيرة. وتأمل حكومة بلدي أن تؤدي الانتخابات إلى تشكيل حكومة سريعة بغية تلبية الاحتياجات المشروعة للشعب العراقي من أجل مستقبل أفضل.

وتؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها بمواصلة دورها البناء في النهوض بالسلام والاستقرار في المنطقة بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

بيان الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، عبد الله المعلمي

[الأصل: بالعربية]

اسمحوا لي في البداية أن أحيي الرئاسة الكينية لمجلس الأمن لهذا الشهر.

تقف المملكة العربية السعودية على إرث عظيم من المبادئ والثوابت التي تركز عليها سياستها الخارجية، المتمثلة باحترام سيادة الدول وحسن الجوار، وحل القضايا والنزاعات بالحوار والطرق السلمية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والأعراف والقوانين الدولية.

لم يبرح بلدي التأكيد على هذه المبادئ وكان من الدول السابقة في اتخاذ ذلك منهجاً تطبيقياً له في تعامله مع القضايا والصراعات من أجل الوصول للهدف المنشود الذي من أجله أنشئت الأمم المتحدة وهو صون الأمن والسلم الدوليين.

وعلى النقيض من ذلك فالدول القائمة بالاحتلال أو تلك التوسعية بالمنطقة لا تكتفي إلا بتحقيق مصالحها بغض النظر عن تهديد أمن واستقرار المنطقة وتدمير مصير العديد من شعوب دول المنطقة.

تشكل القضية الفلسطينية أكبر الصعوبات التي تواجه المنطقة في تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار والتنمية، وعليه فإن بلدي يؤكد على نهجه الثابت ومواقفه الراسخة تجاه القضية الفلسطينية ووقوفه مع الشعب الفلسطيني للوصول إلى حل عادل وشامل لقضيته، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية في عام 2002، والتي تدعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

تكرر المملكة العربية السعودية دعوتها للمجتمع الدولي ومجلس الأمن للوقوف بحزم تجاه السياسات الإسرائيلية العدائية والتوسعية والدفع بعملية السلام قدماً للوصول إلى اتفاق يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، حيث إن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي وليست سياسات الأمر الواقع والقوة الجبرية الغاشمة.

تدين حكومة بلدي الهجمات الإرهابية الغاشمة التي تقوم بها الميليشيات الحوثية الانقلابية المدعومة من إيران على المدنيين والمواقع المدنية بالمملكة، والتي كان من ضمنها الهجمات على مطاري أبها وجازان والتي أسفرت عن إصابات بين المدنيين من جنسيات مختلفة، إن ذلك لهو استمرار للنهج الذي تتخذه هذه الميليشيات بحق المدنيين منذ بداية الصراع، وآخر الأمثلة على ذلك هو ما تفرضه من حصار وتجويع لأكثر من 37 ألف شخص من المدنيين في مديرية العبدية بمحافظة مأرب معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن منذ أيلول/سبتمبر الماضي، واستهدافها للمستشفى الرئيسي والوحيد فيها بالصواريخ الباليستية، وقصفها المستمر بالأسلحة الثقيلة والطائرات المسيّرة على المديرية، وعدم سماحها للمصابين بالخروج لتلقي العلاج، ومنع وإعاقة دخول الإمدادات الطبية والمساعدات الغذائية من خلال إغلاق الطريق الوحيد المؤدي إلى المديرية التي تعاني نقصاً وعجزاً في كافة أنواع الاحتياجات الأساسية اليومية بسبب الحصار، في واحدة من أبشع وأكبر الجرائم بحق الإنسانية.

إن المملكة العربية السعودية تعبر عن أسفها وغضبها من أن مجلسكم 'الموثر' قد وقف حتى تاريخ عقد هذه الجلسة عاجزاً ولم يتمكن من إصدار بيان يدين فيه هذه الهجمات والممارسات. الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى فاعلية المجلس وقدرته على أداء دوره.

ويهيب بلدي بهذا المجلس أن يتخذ الخطوات اللازمة والحازمة لردع الحوثيين عن تهديد حياة المدنيين للخطر، كما يؤكد على حقه الكامل في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية أمن واستقرار أراضي المملكة العربية السعودية والمواطنين والمقيمين بها من أي هجمات إرهابية وفقاً لالتزاماته بالقانون الدولي، ويحمل الميليشيات الحوثية الانقلابية المدعومة من إيران تداعيات الأزمة اليمنية ومفاقمة الوضع الإنساني في اليمن، حيث استمرت هذه الميليشيات في تفضيل المصالح السياسية الضيقة على مصلحة الشعب اليمني وأمن واستقرار المنطقة.

كما يدعم بلدي جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن للوصول إلى وقف شامل لإطلاق النار والبدء بعملية سياسية شاملة للوصول للحل المنشود القائم على المرجعيات الثلاث (المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن 2216 (2015)).

وسط كل التحديات التي تشهدها المنطقة العربية نجد أن سلوك النظام الإيراني العدائي يمثل خطراً داهماً ورئيسياً في زعزعة أمن واستقرار المنطقة وتهديد أمن مستقبل شعوبها وازدهارها، نتيجة أيديولوجيات الهيمنة والإقصاء التي تعتنقها السلطات الإيرانية.

إن التدخل في الشؤون الداخلية للدول وزرع الفتن الطائفية وتمويل ودعم الجماعات المتطرفة والانقلابية ونشر الميليشيات المسلحة الخارجة عن القانون هو غيض من فيض مما يمكن ذكره. وما يقوم به النظام الإيراني من انتهاج سياسات تخريبية وتدميرية ودمار في المنطقة ومحاولات لامتلاك أسلحة نووية، ينبغي أن يعالج بحزم حتى يتم تجنب المزيد من التصعيد والتهديد للأمن والسلم الدوليين.

لذا تؤكد حكومة بلدي على أهمية اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته لإيقاف سلوك وسياسات إيران في المنطقة ومنعها من امتلاك سلاح نووي ومنعها من الاستمرار في أنشطتها النووية المزعزعة للأمن والسلم الدوليين وفي تطوير منظومة الصواريخ الباليستية وخلاف ذلك من الممارسات العدوانية.

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ماثو جويني

يعرب وفد بلدي عن تقديره لكينيا لعقدها هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ونشدد على ضرورة أن تركز هذه المناقشات المفتوحة على الحالة في فلسطين وإسرائيل وأن تتيح لأعضاء الأمم المتحدة قاطبة فرصة للمشاركة بشأن هذه المسألة.

تود جنوب أفريقيا أن تركز ملاحظاتها على النقاط الثلاث التالية: أولاً، ضرورة إجراء مفاوضات بحسن نية تقضي إلى حل الدولتين؛ ثانياً، استمرار التجاهل الصارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ ثالثاً، ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية واتباع السياسات الشبيهة بالفصل العنصري والاضطهاد.

إن جنوب أفريقيا يساورها القلق إزاء التوترات المعتادة وعدم الاستقرار والعدوان المحدد الأهداف الذي يتعرض له الرجال والنساء والأطفال الأبرياء الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل يومي. والتمييز والقمع المنهجين القائمان على الهوية القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية يتعارضان مع الكرامة المتأصلة للبشرية جمعاء وحقوقها المتساوية غير القابلة للتصرف.

وترى جنوب أفريقيا أنه يجب توجيه الجهود الدولية نحو تحقيق حل الدولتين، الذي ما فتئت الأمم المتحدة تدعمه لأكثر من سبعة عقود. ولا يزال حل الدولتين السبيل الوحيد لضمان أن يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من تحقيق تطلعاتهم المشروعة، والعيش جنباً إلى جنب في دولتين يسود فيهما السلام والأمن، على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس.

وعلياً أن نتساءل: كيف يمكن إذن السعي إلى حل، أو تحقيق نتيجة ناجحة، إذا كان أحد الطرفين يمضي قدماً في اتجاه الدعوة الدولية إلى تحقيق حل الدولتين بينما يسعى الطرف الآخر بقوة إلى الهيمنة من خلال الاحتلال غير القانوني؟ ومن الأهمية بمكان أن تبدأ المفاوضات بإخلاص وحسن نية.

إلى متى سنشهد على انتهاك إسرائيل الصارخ لقرارات مجلس الأمن من دون اتخاذ أي إجراء. لقد أظهر مجلس الأمن استعداده لاتخاذ إجراءات في حالات أخرى تنتهك فيها قراراته. إن عدم اتخاذ إجراء بشأن الانتهاكات الإسرائيلية يدعم الحجة القائلة بأن البعض في المجلس ليسوا منصفين عندما يتعلق الأمر بهذه الحالة - وهذا يقوض مصداقية المجلس.

وللحفاظ على نزاهة مجلس الأمن، من الضروري محاسبة من ينتهك قرارات مجلس الأمن. وإذا أراد المجلس أن ينظر إليه على أنه محايد وأنه يضطلع بولايته بكفاءة، فعليه أن يتصرف وفقاً لذلك. يجب أن يتوخى المجلس الاتساق في نهجه للتعامل مع حالات النزاع المدرجة في جدول أعماله وأن يحث جميع الدول الأعضاء، عبر جميع القارات، على الامتثال لقراراته.

وفي الختام، تؤكد جنوب أفريقيا أن استمرار نضال الفلسطينيين ينبغي أن يترك أثراً لا يمحي في الوعي الجماعي للعالم. ونحن، كأعضاء في الأمم المتحدة، مكلفون بمسؤولية مواجهة القمع. إن أخلاقنا تجربنا على استخدام صوتنا في هذه المنابر الدولية لمحاربة القمع أينما يحاول التسلل إلى نسيج أي مجتمع وبيئته بأوبئة القهر والفصل العنصري والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية والتدمير وإزراء القانون الدولي.

المرفق 24

بيان الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بسام صباغ

[الأصل: بالعربية]

ما تزال قضية فلسطين القضية القومية المركزية بالنسبة للجمهورية العربية السورية، التي لم ولن تدخر جهداً للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله لاستعادة أراضيهِ المحتلّة وكافة حقوقهِ المشروعة، وخاصةً حقّه في إقامة دولته المستقلة على أرضهِ وعاصمتها القدس، ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتّحدة، وحقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وذلك وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتّحدة ذات الصلة، وعلى رأسها القرار 194 (د-3).

إن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي تواصل إسرائيل ارتكابها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص أعمال الضم، والاستيطان، والحصار، ومصادرة وهدم المنازل، وعمليات الطرد والتجهير القسري للسكان، وممارسات الاعتقال التعسفي والتمييز العنصري بحق المواطنين الفلسطينيين لا يجب السكوت عنها. وفي هذا الصدد، تُطالب الجمهورية العربية السورية بالضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني، وتحملّ الدول الداعمة لإسرائيل مسؤولية وتبعات استمرار هذه الجرائم وإفلاتها من العقاب.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية على أن أي قرارات أو إجراءات لا تتوافق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا تحفظ الحقوق الفلسطينية الراسخة، مرفوضة شكلاً ومضموناً، ولا أثر قانوني لها.

وتشدد على أن الوضع الإنساني للشعب الفلسطيني يستدعي ضرورة تقديم الدعم الكامل لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" لتتمكن من تنفيذ ولاياتها، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة للفلسطينيين.

وتُعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على تمسكها الراسخ بحقها في استعادة كامل الجولان السوري المحتل منذ حزيران/يونيه 1967، وتؤكد على أنّ كافة القرارات والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير معالمه الطبيعية والديمقراطية، أو فرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها عليه، هي باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن 497 (1981).

إن استمرار مسلسل الاعتداءات الإسرائيلية على سيادة الأراضي السورية وتكراره بشكلٍ هستيري خلال الأشهر الماضية، يشكل تصعيداً خطيراً يهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط. وقيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بجريمة اغتيال المناضل السوري مدحت صالح الصالح يوم السبت 16 الجاري من خلال استهدافه بطلقات نارية إسرائيلية من داخل الجولان السوري المحتلّ أثناء عودته إلى منزله في بلدة عين التينة المقابلة لبلدة مجدل شمس المحتلة، تمثل انتهاكاً فاضحاً لاتفاق فضّ الاشتباك لعام 1974، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالجولان السوري المحتلّ.

يضاف إلى ذلك التصريحات العدائية لرئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي حول زيادة الاستيطان من خلال إقامة 7 000 وحدة استيطانية على أرض الجولان السوري المحتل بهدف زيادة عدد المستوطنين من 40 000 إلى 100 000، ضمن سعيها لتغيير الطابع الديمغرافي للجولان السوري المحتل؛

وما رافق تلك التصريحات من تنظيم لما يسمى بـ "مؤتمر التنمية الاقتصادية الاستراتيجية الإقليمية الإسرائيلية" في مستوطنة خسفين المقامة على أنقاض قرية خسفين السورية، بتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر الجاري وذلك بهدف تكريس الاحتلال وإطالة أمده عبر إقامة المزيد من المشاريع الاستيطانية في الجولان السوري المحتل. وقد لجأت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى اقتحام قرية مجدل شمس واعتقال المواطن السوري سلمان عواد من منزله، وذلك على خلفية قيام أهلنا في قرية مسعدة بتنظيم وقفة احتجاجية رفضاً لتلك التصريحات وما يرافقها من خطوات لإقامة مشاريع استيطانية على أرضهم مثل مشروع إقامة "توربينات هوائية" على أراضي قرى مجدل شمس وعين قنية وبقعانا ومسعدة.

إن الجمهورية العربية السورية إذ تدين بأشد العبارات كل هذه الجرائم، والممارسات العدوانية، والتصريحات الاستغرافية، تؤكد على أن كل ذلك لن يغير من الحقيقة الثابتة بأن الجولان كان وسيبقى عربياً سورياً، وهو عائد إلى كنف الوطن الأم لا محالة طال الزمن أم قصر، وأن كل الإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي باطلة وملغاة ولا أثر قانونياً لها. وأن أهلنا الصامدون في الجولان السوري المحتل يجددون يوماً بعد يوم تمسكهم بأرضهم كجزء من وطنهم الأم سورية، ورفضهم لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وتطلعهم لتحريره كاملاً.

وتطالب الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته والضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف انتهاكاتها ضد السيادة السورية وممارساته غير القانونية بحق المواطنين السوريين من أبناء الجولان السوري المحتل. بما في ذلك جرائم القتل، والاعتقال، ونهب الأملاك، وحرمان أهالي الجولان السوريين من الموارد الطبيعية، ومنع المسافرين ممن غادروا بقصد الدراسة أو العمل أو أي ظرف آخر من العودة إلى مدنها وبلداتهم في الجولان السوري المحتل، والقيام فوراً ودونما إبطاء بفتح وتشغيل معبر القنيطرة الذي يمثل الشريان الذي يربط أهلنا في الجولان السوري المحتل بوطنهم الأم، والرئة التي يتنفسون منها.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية أنه قد بات من غير المقبول استمرار حالة عجز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن إلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ذات الصلة، ووقف انتهاكاتها المنهجية والجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما تؤكد على أن إنهاء هذه الحالة لا يمكن أن يتحقق بدون رفع مظلة الحماية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيين لإسرائيل داخل الأمم المتحدة وخارجها. وتدعو الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن للتحرك العاجل لردع إسرائيل عن عدوانها، وإلزامها بالكف عن انتهاكاتها وممارساتها غير القانونية، وضمان مساءلتها على سلوكها المارق، وعدم إفلاتها من العقاب.

ختاماً، تعبّر الجمهورية العربية السورية مجدداً عن أسفها لاستمرار تقارير الأمانة العامة للأمم المتحدة بتجاهل هذا الواقع الخطير وكل هذه الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة بحق أهلنا في الجولان الرازحين تحت الاحتلال. وتجدد مطالبتها السيد تور فينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، بإيلاء الوضع في الجولان السوري المحتل الاهتمام اللازم بموجب الولاية المناطة به، وأن تتضمن تقاريره بشكل مفضل انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته ضد أهلنا في الجولان السوري المحتل.

المرفق 25

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينيرلي أوغلو

أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة.

من المؤسف أن تستمر سياسات إسرائيل الاستفزازية وغير القانونية بلا هوادة - مثل توسيع المستوطنات غير القانونية، وعمليات الإخلاء القسري، وتدمير منازل الفلسطينيين، والاستفزازات في الحرم الشريف، واستخدام القوة غير المتناسبة ضد المدنيين الفلسطينيين، والمبادرات الرامية إلى تغيير الوضع الديمغرافي والقانوني للقدس.

وإسرائيل تمضي قدما في خطط البناء الواسعة النطاق في جفعات هاماتوس وبعض المناطق الأخرى في القدس أو حولها التي تقع خارج حدود إسرائيل عام 1967. وترد في وسائل الإعلام على نطاق واسع أن الحي الجديد في جفعات هاماتوس، بوحداته السكنية التي يبلغ عددها 1 257 وحدة، سيصبح أول حي يهودي جديد يبنى في القدس خلال السنوات الثلاثين الماضية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل للتخلي عن خطط البناء غير القانونية تلك.

وكان حكم إحدى المحاكم الإسرائيلية، الذي نص أن لليهود الحق في أداء صلاة "صامتة" في المسجد الأقصى، استفزازا آخر في محاولة لتقويض الوضع الراهن في المسجد الأقصى.

وينبغي أن تكون الإجراءات الإسرائيلية التي اتخذت مؤخرا في القدس الشرقية والضفة الغربية، بما في ذلك التصعيد الناجم عنها في أيار/مايو، بمثابة جرس تنبيه للمجتمع الدولي. إن هذه الإجراءات الانفرادية توجع الأزمات في المنطقة. وندعو إسرائيل إلى وقف سياساتها الاستفزازية والكف عنها.

إن "السلام الاقتصادي" بين إسرائيل وفلسطين ليس بديلا للتسوية العادلة الدائمة والشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ويعد إنهاء الحصار الخيار الوحيد العملي لوضع حد لمعاناة السكان الفلسطينيين في غزة.

لذلك فإننا نؤيد بقوة اتخاذ إجراءات قضائية لمساءلة إسرائيل عن جرائمها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والمتصلة جغرافيا على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، هي السبيل الوحيد لإيجاد حل عملي لهذا النزاع.

ومن الضروري العودة العاجلة إلى مفاوضات السلام. ويجب أن نسرّع جميع الجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام. ويجب تنشيط المجموعة الرباعية وقيادة الجهود الرامية إلى عملية سلام جديدة. تحقيقا لتلك الغاية نؤيد دعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

علاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يدعم عملية الوحدة الوطنية والانتخابات الفلسطينية.

ويساورنا القلق إزاء اعتزام بلدان ثالثة فتح سفارات لها في القدس أو نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس. وما يزال وضع القدس مسألة أساسية وفي صميم النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وستكون هذه المسألة

الأساسية أحد أهم عناصر الحل الشامل لهذا النزاع. ونحث جميع الدول الأعضاء على احترام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن وضع القدس.

وبطبيعة الحال، ليس لدينا اعتراض على إقامة علاقات بين بلدان ثالثة وإسرائيل. ولكن يساورنا القلق من أن من شأن فتح أو نقل السفارات إلى القدس أن يقوض معايير حل الدولتين بما في ذلك مبادرة السلام العربية لعام 2002.

لقد أدى التصعيد الأخير في أيار/مايو إلى تفاقم الحالة الإنسانية والاقتصادية المتردية أصلاً في الميدان في فلسطين. إن الظروف الإنسانية التي لا يمكن الدفاع عنها خاصة في غزة ليست مقبولة.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يدير ظهره للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى الحرية والكرامة بعد الآن.

كما أن الوصول إلى غزة دون عوائق أمر بالغ الأهمية.

وأؤكد للمجلس أن تركيا ستواصل دعم الشعب الفلسطيني في سعيه لتحقيق تطلعاتنا المشتركة للسلام واحترام كرامته وحقوقه وحرياته المتأصلة وحمايتها.

بيان البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

تدعم دولة الإمارات ما قاله السيد تور وينسلاند، منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط خلال إحاطته للمجلس في الشهر الماضي، حول أهمية إعادة تنشيط الجهود الرامية لتحديد أفق سياسي مشروع للمضي قدماً بعملية السلام وتحقيق حل الدولتين، بحيث تعيش دولة فلسطين جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل.

وفي هذا السياق، شهدت الفترة الأخيرة تطورات إيجابية على المستوى الدبلوماسي نأمل أن تساهم في توفير الظروف الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات وبناء الثقة بين الأطراف. ونخص هنا بالذكر الاجتماعات الأخيرة التي عقدت على مستوى رفيع بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين، والزيارة الأخيرة للمبعوث الأمريكي للشؤون الفلسطينية والإسرائيلية إلى المنطقة، بالإضافة للاجتماع الثلاثي الذي عقد بين مصر والأردن وفلسطين من أجل إحياء عملية السلام. إن دولة الإمارات، إذ ترحب بهذه الخطوات الإيجابية، تحث على أهمية الحفاظ على الزخم الحالي للدفع قدماً بجهود السلام في الشرق الأوسط.

وكأولوية، ينبغي مواصلة العمل للحفاظ على وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل وفلسطين بوساطة مصرية عقب تصاعد العنف في أيار/مايو من هذا العام. وتشجع دولة الإمارات أي مبادرات من شأنها استدامة تخفيف التوتر، حتى لا نشهد جولة عنف جديدة، قد تكون عواقبها مدمرة على المنطقة ككل. كما يؤكد بلدي أهمية السعي إلى خفض التصعيد في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، فكما تشير بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، هناك ارتفاع في عدد الإصابات بين الفلسطينيين خلال الشهر الماضي، وخاصة بسبب العنف المتزايد للمستوطنين ضد السكان.

ولا بد أيضاً من وقف كافة الإجراءات والممارسات غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي من شأنها تقويض حل الدولتين، ومنها بناء وتوسيع المستوطنات، ومصادرة وهدم الممتلكات الفلسطينية، والتهجير القسري للسكان خاصة في القدس الشرقية. وفي هذا السياق، تؤكد دولة الإمارات على ضرورة أن تتحمل إسرائيل مسؤولياتها وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك عبر توفير الحماية اللازمة للمدنيين الفلسطينيين.

كما تؤكد دولة الإمارات على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس، وتمكين الفلسطينيين من ممارسة شعائرهم الدينية، مع احترام الدور التاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية في الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة. ونشدد هنا على أهمية تجنب اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تفاقم التوترات في مدينة القدس الشريف أو أن تؤثر على الترتيبات التاريخية المتعلقة بالمسجد الأقصى بشكل خاص.

السيد الرئيس،

بالتزامن مع جهود إعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، تحث دولة الإمارات المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني الشقيق، خاصة في ظل ما يتعرض له من أوضاع إنسانية واقتصادية صعبة تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19. وانطلاقاً من التزام بلدي التاريخي تجاه

الشعب الفلسطيني، ساهمت الإمارات بأكثر من 883 مليون دولار أمريكي خلال الفترة من 2013 إلى 2021 لتمويل القطاعات الحيوية ودعم جهود التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة ووكالة الأونروا. كما أرسل بلدي 60 000 لقاحاً وأكثر من 36,6 طن من المساعدات الطبية العاجلة لآلاف العائلات الفلسطينية في قطاع غزة لتمكينهم من التصدي للجائحة. ونجدد دعمنا للجهود الرامية إلى الدفع قدماً بملف إعادة الإعمار في قطاع غزة للتخفيف من المعاناة الإنسانية فيها وتوفير الفرص الاقتصادية خاصة للشباب الذين يعانون من مستوى بطالة مرتفع.

وفي الختام، تعيد دولة الإمارات التأكيد على موقفها الثابت بشأن دعمها المطلق للقضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ونشدد على أن الحل العادل والدائم والشامل لهذه القضية يتمثل في قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مؤتمر مدريد، ومبادرة السلام العربية وغيرها من المرجعيات الدولية المتفق عليها.